

أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة والخصائص التشغيلية
للشركات علي جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية علي
الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. عمرو السيد زكي محمود
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة-جامعة الاسكندرية

أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة والخصائص التشغيلية للشركات علي جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. عمرو السيد زكي محمود^١

١ - المقدمة:

زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العالمية وكذلك الفضاءات المالية المحاسبية مثل شركات انرون وزيروكس وولدم. كما أن هناك العديد من الحالات الاخرى كان لمنشآت المحاسبة والمراجعة ومجالس الادارات دور مباشر فيها بالتلاعب في أرقام القوائم المالية وتورط العديد من المديرين التنفيذيين في الحالات السابقة في ممارسة إدارة ارباح مما أثر سلبا على جودة القوائم المالية (Shen and Lin, 2007). وترجع أغلب هذه الانهيارات والفضائح إلى عدم توافر معلومات محاسبية دقيقة تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مما جعل مهنة المحاسبة محل تساؤل حول إنتاجها لمعلومات لا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للوحدات الاقتصادية، بينما وجه البعض الآخر الاتهام لمنشآت المحاسبة والمراجعة، ومن ثم فالأزمات المالية وفشل الشركات والفضائح المالية للعديد من الشركات جعلت فاعلية مراجعة التقارير المالية محل شك (Kaklar, 2012).

وخلال السنوات الأخيرة جذبت جودة الارباح اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين والمديرين وغيرهم من الأطراف المشاركة بالسوق، فالهدف الاساسى للقوائم المالية هو توفير معلومات مالية عن الوحدات الاقتصادية ذات جودة مرتفعة مفيدة في اتخاذ القرارات

(Lipe, 1990; Chan et al., 2006; cahen et al, 2009)

وتعتبر القوائم المالية ذات الجودة المرتفعة هامة للغاية للمستثمرين وحملة الاسهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وغيرها من القرارات الاقتصادية، واحد أهم مكونات التقارير المالية التي تعتبر مؤشراً على جودة تلك التقارير هو الارباح المحاسبية ، فمن الصعب تجاهل دور جودة الأرباح في تخصيص الموارد، فقد وجدت دراسة (Francis et al., 2004) ارتباط الارباح مرتفعة الجودة بانخفاض تكلفة رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما اكدته دراسة (Hamdi and AL-Dakheel, 2015) حيث وجدت علاقة سلبية بين جودة الارباح وتكلفة رأس المال مستخدمة بيانات عينة مكونة من ١٦١ شركة في ٣٢ دولة مختلفة عن الفترة من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٦.

ويري المحللون الماليون ان الارباح هي العنصر الالهم في المدخلات التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات، ولكن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ في الاعتبار جودة تلك الارباح يؤدي لاتخاذ قرارات غير رشيدة بسبب تركيزها على مبلغ الارباح دون التركيز على جودتها، ومن ثم تتضح أهمية مستوى جودة الارباح في اتخاذ القرارات الرشيدة (Chen et al., 2005).

^١ مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة-جامعة الاسكندرية

من ناحية أخرى أصبحت جودة المراجعة محل الاهتمام بعد تلك الفضائح المالية فقد أدت تلك الفضائح لزيادة الاهتمام بجودة المراجعة حتى بالنسبة لمنشآت المحاسبة والمراجعة الأكبر حجماً والتي تتسم بارتفاع جودة خدماتها المهنية. فقد جذبت فضيحة شركة انرون الاهتمام مقارنة بالفضائح المالية الأخرى لأنها ارتبطت بمنشأة محاسبة ومراجعة كبرى هي منشأة ارثر أندرسون.

وأوضحت العديد من الدراسات السابقة (Becker et al., 1998; Dye, 1998; Trueman and titman, 1988) أن مراقبي الحسابات يلعبون دوراً هاماً في الحد من التأثير السلبي لعدم تماثل المعلومات، حيث تزيد مقدرة المديرين على إدارة الأرباح، ومن ثم تنخفض جودة التقارير المالية مع زيادة عدم تماثل المعلومات. فعدم تماثل المعلومات هو شرط ضروري لإدارة الأرباح لأن المساهمين لا يستطيعون ملاحظة أداء الشركة بشكل كامل، حيث تقل حجم المعلومات المتاحة لهم مقارنة بالإدارة. ومن ثم قد تستخدم إدارة الشركة المعلومات المتاحة لها والمرونة المحاسبية التي تسمح بها الخيارات المحاسبية في إدارة الأرباح لتحقيق منافع شخصية للإدارة على حساب الشركة، ومن ثم تؤثر إدارة الأرباح على جودة الأرباح والتقارير المالية.

ومن ثم يقع العبء الأكبر على مراقبي الحسابات في التأكد من مدى صحة القوائم والتقارير المالية ومدى عدالتها وخلوها من التقديرات الحكيمة التي تعكس السلوك الانتهازي للإدارة والتي تؤثر سلباً على جودة القوائم المالية. وبالتالي تساعد جودة المراجعة في تعزيز الثقة بجودة القوائم المالية، فاحد اهم الادوار لمراقبي الحسابات هو اضعاف الثقة والمصادقية علي المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لمستخدمي تلك القوائم. وبالتالي تعتبر جودة المراجعة عاملاً محدداً لجودة القوائم المالية، وارتفاع جودة المراجعة مرتبط بخصائص منشأة المحاسبة والمراجعة وأهمهما حجم منشأة المحاسبة والمراجعة (DeAngelo, 1981).

٢ - مشكلة البحث:

تعد القوائم المالية هي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة، ومن ثم فمن الهام أن توفر تلك القوائم معلومات صحيحة حتى تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات السليمة، وعدم دقة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم سوف تؤدي لقيام الأطراف المستفيدة بإصدار أحكام خاطئة تتعلق بالوحدة الاقتصادية. والاعتماد الشديد على الأرقام المحاسبية، وبصفة خاصة رقم الربح المحاسبي كمقياس لأداء الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها مصدر أساسي لاتخاذ مستخدمي القوائم المالية للقرارات، وبالتالي توفر دافعا للمديرين للتلاعب بتلك الأرقام المحاسبية لتحقيق مصالحهم الشخصية، وقد يؤدي هذا التلاعب لانهايار الشركة إذا لم يكتشفها مراقب الحسابات وتجعل جودة المراجعة محل شك ومطلباً أساسياً (Kothari et al., 2009). وتعتبر مصداقية القوائم المالية هامة

لنمو أى اقتصاد، كما أن تقرير مراقب الحسابات ورأيه في مدى مصداقية وعدالة القوائم هو الضمان الاساسى لحماية مصالح المساهمين (Gallegos, 2004).

وقد استخدمت العديد من الدراسات حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمؤشر لجودة المراجعة (Davidson and Neu, 1993; Becker et al., 1998; Francis and Krishnan, 1999; Baudwhede et al., 2003; Cai et al., 2005; Zuo and Guan, 2014)

ومن ثم يعتبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة مقياسا لجودة المراجعة وبالتالي قد يعتبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة محددًا هاما لجودة التقارير المالية، بجانب الخصائص التشغيلية للشركات. وتأسيسا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات كما يلي:

- ما هو المقصود بمفهوم جودة التقارير المالية وما هي أهميته؟
- ما هي مقاييس جودة الأرباح المحاسبية؟
- ما هي العوامل المحددة لجودة الأرباح والتقارير المالية؟
- هل توجد علاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة؟
- ما هي الخصائص التشغيلية للشركة المؤثرة على جودة التقارير المالية؟
- هل توجد علاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية؟

٣- هدف البحث:

يستهدف البحث التوصل إلى دليل عملي بشأن تأثير كل من حجم منشأة المحاسبة و المراجعة الخصائص التشغيلية للشركات علي جودة التقارير المالية لشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتمثل دوافع البحث في عدة جوانب أهمها، ندرة البحوث المحاسبية في مجال العوامل المحددة لجودة التقارير المالية وبصفة خاصة في الأسواق المالية الناشئة مثل جمهورية مصر العربية . فأحد الدوافع الاساسية للبحث هي محاولة إيجاد دليل عملي بشأن مدى وجود علاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية لشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ومدى تأثير الخصائص التشغيلية لتلك الشركات على جودة تقاريرها المالية.

ومن ثم تعد الدراسة اضافة للأدب المحاسبى، نظراً لأن أغلب الدراسات السابقة تمت في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع الأخذ في الاعتبار اختلاف النيات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية عن غيرها من الدول النامية فمن الهام دراسة مدى الارتباط بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية في دول أخرى بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية.

من ناحية أخرى، تتمثل أهمية البحث في توجيه اهتمام الباحثين نحو دراسة جودة التقارير المالية والعوامل المحددة لهذه الجودة، وذلك نظراً لأهمية العمل علي زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة مع ضرورة التخصيص السليم لتلك الاستثمارات في مشروعات مربحة، مما يستجوب تحسين جودة الأرباح والتقارير المالية لتحسين عملية تخصيص الموارد، حيث تؤدي زيادة جودة الأرباح والتقارير إلى تحسين عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والتخصيص حيث تساهم في التقييم الصحيح لاداء الشركات واتخاذ قرارات تتسم بالكفاءة مما ينتج عنه تنشيط أسواق المال.

٥ - منهج البحث وحدوده وخطته

ينتهج البحث منهجا استقرائيا، حيث يتم استقراء وتحليل الدراسات التي اهتمت بجودة الأرباح والتقارير المالية ومدى وجود علاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية للشركات. وكذلك الدراسات التي اهتمت بتأثير الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية، ثم يتحول البحث الي الاستنباط بهدف استخلاص العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية للشركات من أجل اشتقاق فروض البحث، ثم يتم اختبار هذه الفروض من خلال تحليل القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية لبحث مدى وجود ارتباط بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي قامت بمراجعة القوائم المالية لتلك الشركات، وكذلك خصائصها التشغيلية (ربحية - سيولة - رفع مالي - حجم الشركة) وجودة التقارير المالية لتلك الشركات.

أما بشأن حدود البحث، فيخرج عن نطاق البحث دراسة العلاقة بين خصائص منشأة المحاسبة والمراجعة، بخلاف حجم تلك المنشأة مثل التخصص في الصناعة وطول مدة الارتباط مع العميل وأداء خدمات بخلاف المراجعة للعملاء من ناحية وجودة التقارير المالية لعملاء منشأة المحاسبة والمراجعة من ناحية اخري، وكذلك العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وأي شكل قانوني بخلاف الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة، كما يقتصر البحث على دراسة أثر بعض المتغيرات الرقابية لعميل المراجعة، مثل حجم منشأة العميل، والربحية، والسيولة، والمديونية، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أثر الخصائص التشغيلية الأخرى لعميل المراجعة، مثل تركيز الملكية وطبيعة النشاط او الصناعة التي ينتمي اليها . وبالتالي فقابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بحدود البحث ومجتمع وعينة الدراسة.

ولتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته في ضوء حدوده سوف يستكمل البحث كالتالي:

- مفهوم جودة الأرباح والتقارير المالية.
- مقاييس جودة الأرباح والتقارير المالية.
- العوامل المؤثرة على جودة الأرباح والتقارير المالية.
- العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة.

- العلاقة بين كل من حجم منشأة المحاسبة والمراجعة والخصائص التشغيلية للشركات وجودة الأرباح والتقارير المالية.
- اشتقاق فروض البحث.
- الدراسة الميدانية.
- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٦- جودة الأرباح والتقارير المالية

زاد الاهتمام فى الآونة الأخيرة بجودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية بسبب التأثير المباشر لتلك المعلومات على المستثمرين الحاليين والمحتملين فى ظل مرونة الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية والتي تسمح بها المعايير المحاسبية والتي قد تتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب فى القوائم المالية لتحقيق منافع شخصية ومن ثم قد لا تعكس القوائم المالية الأداء الاقتصادى الحقيقى للشركة وترتب على ذلك العديد من الفضائح والأزمات المالية الكبرى التي أثرت على عدالة ومصداقية القوائم المالية.

ومن ثم تستهدف الدراسة فى هذه الفرعية تحديد مفهوم جودة الأرباح والعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية وذلك على النحو التالى:

١/٦- مفهوم جودة الأرباح والتقارير المالية

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لجودة الأرباح والتقارير المالية واستخدم العديد من الباحثين مقاييس بديلة لتعريف مفهوم جودة التقارير المالية منها جودة الأرباح وجودة الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية وجودة المحاسبة.

(Cohen et al., 2008; Verdi, 2006, Junita et al.2001, Chan et al., 2006)

وركزت بعض التعريفات على مدى استمرارية الأرباح. فقد عرف (Penman & Zhang, 2002) جودة الأرباح من منظور تحليل الأرباح المفصّل عنها قبل العناصر غير العادية فى قائمة الدخل والتي تعد مؤشر جيد على الأرباح المستقبلية. حيث تتصف تلك العناصر بالاستمرارية ويمكن استخدامها للتنبؤ بالأرباح المستقبلية.

كما عرف (Schipper & Vincent, 2003) جودة الأرباح بأنها الدرجة التي تعكس فيها الأرباح المحاسبية المفصّل عنها الدخل بين وجهة نظر الدخل الاقتصادى (Hicksian income) فجودة الأرباح فى ظل هذا التعريف تقاس بمدى مطابقة الدخل المحاسبى المفصّل عنه للدخل الاقتصادى وكلما زاد التطابق بينها زادت جودة الأرباح.

أما (Chan et al., 2006) فقد عرفوا جودة الأرباح بأنها الدرجة التي تعكس فيها الأرباح المحاسبية المفصح عنها العمليات التشغيلية الأساسية للوحدة الاقتصادية. وبالمثل عرف (Bellovary et al., 2005; Lyimo, 2014) جودة الأرباح بأنها مقدرة الأرباح على ان تعكس الأرباح الدائمة للوحدة الاقتصادية.

وأشار (Richardson, 2003) إلى أن مفهوم جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال قياس مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر كلما ارتفع مستوى جودة الأرباح.

وركزت تعاريف أخرى على منفعة الأرباح لعملية اتخاذ القرار، حيث عرف (Dechow et al., 2010) جودة الأرباح بأنها مدى ملاءمة الأرباح المحاسبية المفصح عنها لعملية اتخاذ القرار من قبل المستخدمين القوائم المالية وهو يتفق مع تعريف (Vincent, 2004) لجودة الأرباح بمدى نفعية الأرباح المحاسبية لعملية صنع القرار للمستخدمين ومن ثم فجوة الأرباح وفقا لهذا المفهوم يمكن قياسها من خلال تحديد إلى أى مدى يمكن ان تكون فيه المعلومات المحاسبية (الأرباح المحاسبية) لا غنى عنها للمشاركين في السوق لاتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد في أسواق راس المال.

ومن ناحية اخرى، أشارت دراسة (Cohen et al., 2008) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على الخصائص النوعية لهذه المعلومات حيث يستخدم المستثمرون المحتملون التقارير المالية في تقدير الاداء المستقبلي للشركة بينما يستخدمها المستثمرون الحاليون في تقييم الداء للشركة. بينما أشارت دراسة (Waroonkun and Ussahawanitchakit, 2011) إلى أن جودة المعلومات والتقارير المالية تعنى أن تلبى احتياجات مستخدميها في الوقت المناسب في ضوء التزام الشركات بالمعايير المحاسبية والقوانين واللوائح ذات الصلة.

وركز البعض على خلو التقارير المالية من ممارسات إدارة الأرباح حيث يرى (Junita et al., 2011) أن جودة الأرباح هي انعكاس لادارة الأرباح فكلما زادت ممارسات إدارة الأرباح كلما انخفضت جودة الأرباح.

يتضح مما سبق عدم وجود تعريف محدد لمفهوم جودة التقارير المالية، أو جودة الأرباح، ولكن يمكن استخلاص عدة جوانب هامة يتسم بها مفهوم جودة الأرباح أهمها، أن تعكس الأرباح المحاسبية الاداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، واستمرارية الأرباح المحاسبية المفصح عنها في المستقبل، والارتباط بين الأرباح المحاسبية الحالية والأرباح المحاسبية المستقبلية، كما تتضمن جودة التقارير المالية خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، ومقدرتها على الوفاء باحتياجات المستخدمين في الوقت المناسب.

٢/٦ أهمية جودة التقارير المالية والأرباح المحاسبية:

تعتبر الأرباح من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الاخرى، فقد أشار (Dechow and dichev, 2002) إلى أن أرباح الشركات تتمتع بأهمية

كبيرة نظراً لاستخدامها في تقييم الاداء من قبل عدد كبير من المستخدمين . وطالما تعبر جودة الارباح عن قدرة الارباح المفصح عنها في التعبير عن الارباح الحقيقية للشركة ومن ثم فجودة الارباح تمثل جانباً هاماً في تقييم الاداء الاقتصادي للشركات من قبل الاطراف المهمة بالوحدة (Chan et al, 2006) .

كما يرى كل من (Schipper & Vincent, 2003) أن جودة الارباح تعتبر أمراً ضرورياً بصفة خاصة في مجال اتفاقيات المكافآت والقروض، لأن عدم جودة الارباح يمكن أن تؤدي لمكافآت مبالغ فيها للإدارة نظراً للمغالاة في الارباح ونقل الثروة من طرف لآخر بشكل غير سليم، وبصورة مشابهة عندما يكون صافي الربح مغالى فيه يجعل الدائنين مستثمرين في إقراض الشركة بالرغم من أنها في واقع الأمر تواجه مشاكل مالية. ومن ثم يترتب على عدم جودة الارباح اتخاذ قرارات خاطئة في مجال الاتفاقات التعاقدية.

وتعتبر الارباح من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحللين الماليين لتقييم الاداء والمخاطر المرتبطة بالشركة حيث تؤدي لزيادة كفاءة الاستثمار والتخصيص الامثل للموارد الاقتصادية (Schipper & Vincent, 2003). وبالتالي انخفاض جودة الارباح يؤدي لاتخاذ قرارات لا تتسم بالكفاءة الاقتصادية من قبل المستثمرين ومن ثم يترتب عليها غير كفاء للموارد الاقتصادية المتاحة وذلك بنقل رؤوس الاموال من مشروعات مربحة إلى مشروعات خاسرة (Francis et al., 2004; Hughes et al., 2002) .

ومن ناحية أخرى تعتبر جودة الارباح مؤشراً لتقييم جودة المعايير المحاسبية فقد وجدت دراسة (Barth et al., 2008) علاقة طردية بين جودة الارباح ونوعية النظام المحاسبى المطبق. مما دفع كل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى الاهتمام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف الوصول لمعايير مالية الجودة ينتج عنها تقارير مالية ذات جودة مرتفعة.

ومن ثم تكمن اهمية دراسة جودة التقارير المالية في التأثير المباشر على سوق رأس المال حيث تؤدي جودة القوائم المالية لزيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية وبالتالي تؤدي زيادة جودة التقارير المالية إلى نمو وتطور سوق الأوراق المالية.

٣/٦ مقاييس جودة الأرباح والتقارير المالية:

توجد عدة مقاييس يمكن استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، ويرجع ذلك لتنوع مستخدمي القوائم المالية وبالتالي اختلاف أهدافهم من استخدام تلك القوائم مما يؤدي لاختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمفهوم جودة التقارير المالية وجودة الأرباح.

وتختلف المقاييس المستخدمة لتحديد مستوى جودة الأرباح فقد أشارت دراسة (Lyimo,2014) لوجود عدة مقاييس لجودة الأرباح منها:

١/٣/٦ جودة المستحقات Accrual Quality

تتكون الأرباح بين عنصرين هما التدفق النقدي التشغيلي والمستحقات، فالمحاسبة تتم على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي. ومن ثم يكون لإدارة الشركة بعض الخيارات فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات لذلك يمكن استخدام المستحقات كمؤشر لإدارة الأرباح أي مقياساً لجودة الأرباح. وتنقسم المستحقات لنوعين اختياري وغير اختياري، والمستحقات الاختياري هي التي تتحد من خلال اختيارات الإدارة لذلك تعتبر مؤشراً جيداً لإدارة الأرباح وعدم جودة الأرباح.

وتتحدد جودة المستحقات من خلال الفرق التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح المفصح عنها (Richardson et al., 2001; Desai et al., 2006).

كما تم استخدام الخطأ في تقدير المستحقات لقياس جودة المستحقات (Francis et al, 2005) ومن ثم هناك طريقتين لقياس جودة المستحقات الأولى تركيز حجم ومقدار الاختلاف، والثانية تركيز على الخطأ في تقدير المستحقات، والقيم التي نحصل عليها من كلا الطريقتين إذا كانت كبيرة كان ذلك مؤشراً على انخفاض جودة الأرباح والعكس صحيح.

٢/٣/٦ استمرارية الأرباح Persistence

تعتبر الاستمرارية أحد مقاييس جودة الأرباح والتي تقيس مدى استدامة واستمرارية الأرباح في المستقبل (Penman & Zhang, 2002; Francis et al., 2004)، وتشير الاستمرارية إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية (Altamuro & Betty, 2006) ومن ثم فالأرباح الأكثر استمرارية تكون أكثر جودة مقارنة بالأرباح الأقل استمرارية.

٣/٣/٦ القدرة على التنبؤ Predictability

تشير القدرة على التنبؤ على مقدرة الأرباح المفصح عنها على التنبؤ بالدخل التشغيلي المستقبلي (Lipe, 1990; Penman and Zhang, 2002) وكلما زادت مقدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية كلما زادت جودة الأرباح، بينما انخفاض مقدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية يشير لانخفاض جودة الأرباح.

٤/٣/٦ تمهيد الدخل Smoothness

يشير مصطلح تمهيد الدخل إلى الجهد المبذول من قبل إدارة الشركة لتخفيض التقلبات غير المنتظمة في الأرباح (Tucker & Zaroulin, 2006). وقد أوضحت عدة دراسات (Francis et al., 2004; Tucker & Zaroulin, 2006) أن الأرباح الممهدة تشير إلى ارتفاع جودة الأرباح والتي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية، بينما الأرباح غير الممهدة Un-Smoothed تشير لانخفاض جودة الأرباح.

٥/٣/٦ مؤشر الأرباح الفجائية Earning Surprise

يمكن حساب هذا المؤشر من خلال نسبة صافي الأصول التشغيلية في بداية المدة إلى إجمالي المبيعات. وكلما زادت هذه النسبة كلما كانت مؤشراً على انخفاض جودة الأرباح، بينما النسبة المنخفضة تشير لارتفاع جودة الأرباح (Barton & Simko, 2002; Abdelghany, 2005)

ومن ناحية أخرى اشارت عدة دراسات (Jenkins et al., 2006; Francis et al., 2004; Dechow & Dichev, 2002) إلى أن من أهم مقاييس جودة الأرباح هو خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح، حيث اعتمدت تلك الدراسات على نسبة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي المستحقات للتوصل لوجود أو عدم وجود إدارة أرباح، ومن ثم إذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على أنه تم ادارتها فذلك يشير لارتفاع مستوى جودة الأرباح.

وأشار البعض (Biddle and Hilary, 2006; wang, 2006) إلى أن قيمة المعلومات المحاسبية الملائمة Value Relevance of Accounting information تعتبر أحد مقاييس جودة الأرباح المحاسبية، وهي تعنى مدى ارتباط المعلومات المحاسبية مع السعر السوقي لسهم الشركة، وكلما كان الارتباط بينهما قويا دل ذلك على جودة الأرباح والمعلومات المحاسبية.

ومن ناحية أخرى أشارت دراسة (Chan et al., 2006) أن زيادة الأرباح المحاسبية مصحوبة بزيادة المستحقات تعنى انخفاض جودة الأرباح مما يعنى ضمناً امكانية استخدام المستحقات كمؤشر على جودة الأرباح وهو ما أكدته دراسة (Gwert and Wagenhoper, 2010) التي اشارت إلى قياس جودة التقارير المالية على أساس جودة الأرباح والتي تتميز بانخفاض قيمة المستحقات وارتفاع حجم التدفقات النقدية. مما يعنى ان ادارة الأرباح تؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية.

ومن ناحية أخرى، قسم (Dechow et al., 2010) مقاييس جودة الأرباح إلى ثلاث فئات هي استجابة المستثمرين للأرباح وحجم الأخطاء في الأرباح وخصائص الأرباح التي تتضمن استمرارية الأرباح والمستحقات غير العادية وتمهيد الأرباح.

٤/٦ العوامل المحددة لجودة الأرباح والتقارير المالية:

بحث العديد من الدراسات السابقة (Abbott et al., 2004; Davidson et al., 2005; Rahman and Ali, 2006) العوامل المحددة لجودة التقارير المالية وأحد أهم هذه العوامل هو آليات الرقابة للشركة، فقد أوضحت دراسة (fame and Jensen, 1983) أن جودة التقارير المالية للشركة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفاعلية آليات الرقابة للشركة مثل مجلس الإدارة ولجان المراجعة وجودة المراجعة الداخلية وجودة المراجعة الخارجية.

ويعتبر مجلس إدارة الشركة من أهم آليات الرقابة الداخلية حيث يستمد سلطته الرقابية من حملة الاسهم وملاك الشركة (Beasley, 1996, Fame and Jensen, 1983) وتزداد فاعلية مجلس الإدارة من خلال التشكيل الأمثل لمجلس الإدارة ومراعاة استقلال أعضائه وتحديد العدد الأمثل لمجلس الإدارة. فاستقلال أعضاء مجلس إدارة الشركة له تأثير على جودة القوائم المالية من خلال التأكد ان مجالس الإدارة لا تربطه مصالح مشتركة مع إدارة الشركة العليا وبالتالي تزيد قدرتهم على رقابة الإدارة العليا، فقد وجدت دراسة (Lee et al., 2007) أن الشركة التي تزيد بها نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تقل بها ممارسات إدارة الأرباح، كما وجدت عدة دراسات (Lai and Tam, 2007; Aleves, 2014) ان الاعضاء المستقلين بمجلس الإدارة يساهمون في رفع جودة الأرباح، بينما وجدت دراسات أخرى (Davidson et al; 2005; Klein, 2002b) علاقة سلبية بين مجلس الإدارة المكون من أغلبية من المديرين غير التنفيذيين وإجمالي المستحقات المفصح عنها بالتقارير المالية مما يعنى ارتفاع جودة التقارير المالية في هذه الحالة.

من ناحية أخرى، وجدت العديد من الدراسات (Abbott et al., 2004; Song and Windram, 2004) ان خصائص لجان المراجعة بالشركات لها تأثير ملحوظ على فاعلية لجان المراجعة في رقابة عملية اعداد التقارير المالية ومن ثم التأثير على جودة تلك التقارير.

كما أوضحت دراسة (Rahman and Ali, 2006) تأثير المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية. فارتفاع جودة المراجعة الخارجية يتوقع أن يكون لها تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية. فمراجعة القوائم المالية من خلال طرف ثالث يمكن أن يؤكد جودة القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة لأن ارتفاع جودة المراجعة الخارجية يزيد من احتمال اكتشاف الممارسات المحاسبية محل التساؤل وتجبر الإدارة على اتباع الممارسات السليمة وفقاً للمعايير المحاسبية.

وقد أوضحت دراسة (De-Jun, 2009) أن من أهم العوامل المؤثرة في جودة الأرباح والتقارير المالية تتمثل في جودة معايير المحاسبة المالية والتي من شأنها أن تحد من ممارسات إدارة الأرباح، باختلاف المعايير المستخدمة في اعداد التقارير المالية بين المعايير المختلفة والدولية من شأنه التأثير على جودة التقارير المالية فقد أشارت دراسة (Jara et al., 2011) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة فمعايير المحاسبة الدولية قد تحد من ممارسات إدارة

الأرباح بشكل أكبر من المعايير المحلية. كما يرى (Barth et al., 2008) أن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية فقل بها ممارسات تمهيد الدخل وإدارة الأرباح.

ومن ناحية أخرى اوضحت عدة دراسات أن آليات حوكمة الشركات (جودة لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية ومجلس الإدارة) لها تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية (Chih & Audrey, 2013; Jean and Haitao, 2012).

وأخيراً اختبرت العديد من الدراسات تأثير خصائص الشركة التشغيلية على جودة التقارير المالية. فقد وجدت العديد من الدراسات السابقة ارتباطاً بين الخصائص التشغيلية للشركات للشركات وجودة أرباحها وتقاريرها المالية ، فمما لا شك فيه ان حجم الشركة ومستوي ربحيتها، ودرجة السيولة التي تتمتع بها، بالإضافة الي نسبة مديوناتها، ونسبة الرفع المالي لها تأثير مباشر علي جودة الأرباح والتقارير المالية للشركاتن وهو ما سيتم عرضه لاحقاً تفصيلاً باعتبار ان تلك الخصائص التشغيلية احد المتغيرات المستقلة المؤثرة علي جودة القوائم المالية وهي محل اختبار الدراسة.

يتضح مما سبق أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، يعتبر من أهم العوامل التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية للشركات من خلال التأثير المباشر على جودة عملية المراجعة ذاتها، ومن ثم جودة التقارير المالية للشركات محل المراجعة. كما اتضح أن الخصائص التشغيلية للشركات ذات ارتباط وثيق بجودة التقارير المالية لتلك الشركات ومن العوامل المحددة لجودة هذه التقارير . وبالتالي سوف يتم تحليل العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة ومن ثم مدي تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي التقارير المالية، وكذلك العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة الأرباح والتقارير المالية وذلك في الفرعية التالية.

٧- حجم منشأة المحاسبة والمراجعة والخصائص التشغيلية للشركات كمحددات لجودة الأرباح والتقارير المالية

تستهدف الدراسة في هذه الفرعية محاولة بحث العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة، كما تستهدف محاولة بحث تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على جودة التقارير المالية، وأخيراً تستهدف تحديد مدي وجود علاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة الأرباح والتقارير المالية، وذلك على النحو التالي:

١/٧ العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة:

تعتبر دراسة (DeAngelo, 1981) من أوائل الدراسات التي قدمت تعريفاً لجودة المراجعة بأنها مدى احتمال مراقب الحسابات للتحريفات الجوهرية التي تتضمنها القوائم المالية والتقارير عنها، ويتفق

(Davidson and Neu, 1993) مع التعريف السابق حيث يرون أن جودة المراجعة تتشأ من توقعات مستخدمى القوائم المالية بأن مراقب الحسابات سوف يكون قادرا على أكتشاف التحريفات الجوهرية. من ناحية أخرى يرى كل من (Deis & Giroux, 1992; Copley & Doucet, 1993, Colbert, 2002) ان جودة المراجعة تتمثل فى التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية وأداب السلوك المهني أثناء قيامه بأداء عملية المراجعة. ويرى (Flint, 1988) جودة المراجعة بأنها وسيلة للحكم على ماذا كان مراقب الحسابات قد أوفى بمسئولته المهنية أم لا. بينما ربط البعض جودة المراجعة بجودة التقارير المالية، حيث يرى (Titman and Trueman, 1986) أن جودة المراجعة تعنى مدى دقة المعلومات التي يوفرها مراقب الحسابات لمستخدمى القوائم المالية.

كما عرفها (Teoh and Wong, 2003) على أنها عملية ينتج عنها جودة التقارير المالية. ومن ثم يمكن القول بأن جودة المراجعة تعنى أن تكون عملية المراجعة خالية من الأخطاء وينتج عنها قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية. وقد عرف (Khurana and Raman, 2004) جودة المراجعة بأنها أكتشاف وتصحيح والأفصاح عن الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية.

وقد واجه العديد من الباحثين مشكلة تتعلق بكيفية قياس وتحديد مدى جودة المراجعة لأنها غير قابلة للملاحظة بصورة مباشرة، مما دعا الباحثون للبحث عن المؤشر لجودة المراجعة، وأحد أهم تلك المؤشرات هى حجم منشأة المحاسبة والمراجعة. فقد ربطت العديد من الدراسات بين جودة المراجعة وحجم المنشأة المحاسبة والمراجعة

(DeAngelo, 1981; Davidson and Neu, 1993; Becker et al., 1998; Caneghem, 2004; Slaheddin, 2015)

وقد أيدت تلك الدراسات وجود علاقة ايجابية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة. فقد بحثت دراسة (Davidson and Neu, 1993) العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة واتضح من الدراسة ارتفاع عدد العملاء لدى منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى نتيجة ارتفاع توقعات مستخدمى القوائم المالية أن يكتشف مراقبو الحسابات المنتمون لهذه المنشآت التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية. كما اتضح من الدراسة أن منشآت المراجعة الكبرى ترتفع بالنسبة لها جودة المراجعة بسبب توافر الامكانيات الفنية والبشرية اللازمة لتدريب مراقبى الحسابات لذلك تقوم تلك المنشآت بأداء اختبارات أكثر وأفضل مما يترتب عليه ارتفاع جودة المراجعة.

كما توصلت دراسة (Moizer, 1997) إلى أن رد فعل السوق يكون سلبيا بالنسبة للشركات التي قامت بالتحول من مراقبى حسابات ينتمون لأحد المنشآت الكبرى إلى مراقبى حسابات ينتمون لمنشآت

محاسبة ومراجعة اصغر حجماً، والعكس يكون صحيحاً عندما تتحول الشركات من مراقبي حسابات ينتمون لمنشآت محاسبة ومراجعة أقل حجماً إلى مراقبي حسابات ينتمون لمنشآت مراجعة أكبر حجماً، مما يعنى ارتفاع جودة المراجعة بالنسبة لمنشآت المراجعة الأكبر حجماً. كما وجدت دراسة (Krishnan and Schauer, 2000) زيادة الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما مع زيادة حجم منشأة المراجعة، مما يعد دليلا علي وجود علاقة موجبة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة. واستندلت دراسة (Nieme, 2005) على أختلاف جودة المراجعة بين منشآت المحاسبة والمراجعة باختلاف سعر خدمات المراجعة. ومن ثم قارنت الدراسة بين منشآت المحاسبة والمراجعة مع غيرها من منشآت المحاسبة والمراجعة الأصغر حجماً. وخلصت لوجود علاقة ايجابية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وسعر خدمات المراجعة التي تقدمها نظرا لارتفاع جودة خدمات المراجعة المقدمة من منشآت المحاسبة والمراجعة الأكبر حجماً. وهى نفس ما توصلت إليه دراسة (Palmrose, 1986) التي وجدت علاقة ايجابية بين اتعاب المراجعة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة كدليل على ارتفاع جودة المراجعة لمنشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى.

كما أوضحت دراسة (Ireland & Lennox, 2002) أن منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى تحصل على مبلغ إضافي مقارنة بغيرها من المنشآت الأصغر حجماً، وهذا المبلغ الإضافي يمثل ارتفاع اتعاب منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى نتيجة ارتفاع خبرة مراقبي الحسابات المنتمين لديها، أو نتيجة ساعات المراجعة الاضافية التي تعكس الجهد الإضافي أو نتيجة لسمعة تلك المنشآت، مما يعد دليلا على ارتفاع جودة المراجعة لتلك المنشآت الكبرى مقارنة بمنشآت المحاسبة والمراجعة الأصغر حجماً.

كما ترى عدة دراسات (Palmrose, 1988; Simunic and Stein, 1996) أن أحد أهم مسببات جودة المراجعة لمنشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى هي تكاليف الدعاوى القضائية ومن ثم يتوافر لديها الحافز لتدنية مخاطر الدعاوى القضائية وحماية سمعتها من خلال توفير مزيداً من المصادقية للتقارير المالية. في حين أوضحت عدة دراسات (Caneghem, 2004; Chung et al., 2005) أختلاف جودة المراجعة بين منشآت المحاسبة والمراجعة، فمنشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى قد تقدم خدمات مراجعة أكثر جودة مقارنة بغيرها من المنشآت الأقل حجماً. فمنشآت المراجعة الكبرى تزيد لديها الحوافز للحفاظ على مستوى جودة خدمات المراجعة التي تقدمها وذلك لعدة أسباب منها وجود عدد كبير من العملاء واستخدام قدر كبير من الموارد فى عملية المراجعة والخوف من خسارة العملاء والتأثير السلبي على سمعتها فى حالة وجود أى دعاوى قضائية ضدها.

وبصورة مشابهة أوضحت دراسة (Knechel et al., 2007) أن كبار منشآت المحاسبة والمراجعة لديها حجم هائل من رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجية والخبرات التي تمكنها من توفير خدمات المراجعة بجودة أعلى مقارنة بغيرها من منشآت المراجعة الأخرى. كما أن كبار منشآت المراجعة لديهم قاعدة هائلة من العملاء ومن ثم يزيد لديها الحافز للحفاظ على جودة خدماتها المقدمة للعملاء وحفاظاً

على سمعتها وأسمها التجارى مقارنة بالمنشآت الأصغر حجماً التي قد تكون أكثر تساهلاً مع العملاء للحفاظ على العدد المحدود من العملاء لديها.

وفى نفس الاطار، أوضحت العديد من الدراسات السابقة وجود علاقة ايجابية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وأداء تلك المنشآت (Chen and Cheng, 2008; Chen et al., 2008; Collins et al., 2004)

وقد حددت الدراسات السابقة بعض العوامل المرتبطة برأس المال البشرى والمؤثرة على جودة المراجعة مثل المستوى التعليمى لمراقبى الحسابات (Lee et al., 1999) ومستوى خبرة مراقبى الحسابات (Aldhizer et al, 1995)، كما وجدت دراسة (Naslmosavi et al., 2013) أن هناك عوامل مرتبطة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة مثل الخبرة والتعليم والمهارات والكفاءات المهنية لمراقبى الحسابات المنتهين لتلك المنشأة. حيث تؤثر تلك العوامل على جودة المراجعة ورأى مراقب الحسابات. وتوصلت الدراسة لاطار مفاهيمى لفهم العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة. ووفقاً لهذا الاطار فإن مكونات رأس المال البشرى تؤدي لتحسين جودة المراجعة، فحجم منشأة المحاسبة والمراجعة يؤثر ايجاباً على رأس المال البشرى، ورأس المال البشرى يؤثر ايجاباً على استقلال رأى مراقب الحسابات وجودة المراجعة، ومن ثم فحجم منشأة المراجعة يؤثر ايجاباً على جودة المراجعة.

كما وجدت دراسة (Defond & Lonnox, 2011) أن صدور قانون SOx ترتب عليه انخفاضاً ملحوظاً في عدد منشآت المحاسبة والمراجعة الصغيرة العاملة في السوق، حيث أوضحت الدراسة أن ٥٠% من منشآت المحاسبة والمراجعة الصغيرة خرجت من السوق خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨. وأغلب تلك المنشآت خرجت خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٤ بالتزامن مع صدور قانون SOX. ومن ثم قد خرجت من السوق منشآت المحاسبة والمراجعة ذات الجودة المنخفضة استجابة للمتطلبات التنظيمية لقانون SOX. مما يعنى ضمناً أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يعد مقياساً لجودة المراجعة.

٢/٧ - العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة الأرباح والتقارير المالية:

اتضح مما سبق وجود علاقة مباشرة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة. ويعتبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة مقياساً لجودة المراجعة. ونظراً لتأثير جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مما دعا البعض لدراسة العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة الأرباح والتقارير المالية. فقد وجدت دراسة (Teoh & Wong, 1983) ارتفاع معاملات استجابة الأرباح Earning

Response Coefficient (ERC) بالنسبة للشركات التي يقوم مراقبو حسابات ينتمون لمنشآت محاسبية ومراجعة كبرى بمراجعتها مقارنة بالشركات التي يقوم مراقبو حسابات ينتمون لمنشآت محاسبية ومراجعة أقل حجماً بمراجعتها. وهو نفس ما توصلت إليه دراسة (Chuntao et al., 2007) حيث بحثت العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة الأرباح. ووجدت علاقة ايجابية بين حجم منشأة والمراجعة وجودة الأرباح المدركة من قبل المستثمرين حيث كانت استجابة السوق أكثر قوة أى أن رد فعل السوق يكون كبيراً بالنسبة للأرباح التي تفصح عنها شركات يتم مراجعة قوائمها المالية من قبل مراقبي حسابات ينتمون لمنشآت مراجعة أكبر حجماً. مما يعد دليلاً على ارتفاع جودة الأرباح بزيادة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة المكلفة بمراجعة القوائم المالية.

كما دعمت العديد من الدراسات (Balsam et al., 2003; Krishnan, 2003b; Francis et al., 2005) فكرة أن منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى تحد من ممارسات ادارة الأرباح مما يعنى تأثيرها الإيجابي على جودة الأرباح والتقارير المالية. فقد أوضحت دراسة (Becker et al., 1998) انخفاض حجم المستحقات الاختيارية لدى عملاء منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى مقارنة بحجم المستحقات الاختيارية لدى عملاء منشآت المحاسبة والمراجعة الأقل حجماً. وهو نفس ما توصلت إليه دراسة (Francis et al., 1999). كما دعمت دراسة (Krishnan, 2003b) النتائج السابقة، وأوضحت أن كبرى منشآت المحاسبة والمراجعة تحد من السلوك الانتهازي لادارة الشركات التي تقوم بمراجعة قوائمها مقارنة بغيرها من منشآت المحاسبة والمراجعة الأصغر حجماً.

كما وجدت دراسة (Zhou and Elder, 2003) ان كبر حجم منشآت المحاسبة والمراجعة بالإضافة لتخصص مراقب الحسابات يحدان من ممارسات ادارة الأرباح فى الشركات الأمريكية. وأيدت دراسة (Chen et al., 2005) النتائج السابقة حيث أوضحت أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يعتبر محدداً هاماً لادارة الأرباح وجودة التقارير المالية فى الشركات التايوانية، حيث أخذت تلك الدراسة فى الاعتبار أختلاف البيئة التنظيمية فى الولايات المتحدة الأمريكية عن غيرها من الدول لبحث مدى وجود علاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية فى دول بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وجدت الدراسة ارتباطاً سلبياً بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وقيمة المستحقات الاختيارية مما يعنى أن كبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يحد من ممارسات ادارة الأرباح ويؤدى لارتفاع جودة التقارير المالية. وهو نفس ما توصلت إليه (Rusmin, 2010) حيث وجدت أن منشآت المحاسبة والمراجعة الأكبر حجماً يزيد احتمال قيامهم بالحد من ممارسات ادارة الأرباح مقارنة بالمنشآت الأصغر حجماً. ومن ثم تضيف تلك المنشآت الكبيرة المصدقية والجودة للتقارير المالية. كما اتضح من دراسة (Knechel et al., 2007) ان الشركات التي تتحول من منشآت محاسبة ومراجعة كبيرة إلى منشآت مراجعة أقل حجماً تتأثر برد فعل سلبى من السوق.

وعلى الجانب الآخر، استخدمت دراسة (Davidson and Neu, 1993) طريقة غير مباشرة لدعم فكرة أن حجم منشأة المراجعة يؤثر ايجاباً على الحد من ممارسات ادارة الارباح ويؤدي لارتفاع جودة التقارير المالية. فقد أوضحت الدراسة وجود حوافز لدى ادارة الشركات للتلاعب فى الارباح لتحقيق تنبؤات المحللين الماليين. وبناء عليه إذا ارتفعت جودة خدمات المراجعة المقدمة من منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى مقارنة بخدمات المراجعة المقدمة من منشآت المحاسبة والمراجعة الأصغر حجماً فتوقع فى هذه الحالة أن أخطاء التنبؤ للمحللين الماليين تكون أكبر فى حالة عملاء منشآت المحاسبة والمراجعة الأكبر حجماً. وباستخدام بيانات شركات كندية جاءت النتائج تدعم صحة وتوقعات الدراسة مما يدل على أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يلعب دوراً هاماً فى الحد من التلاعب وممارسات ادارة الارباح مما ينعكس ايجاباً على جودة التقارير المالية.

واستخدمت العديد من الدراسات حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمقياس لجودة المراجعة عند دراسة علاقة جودة المراجعة بجودة التقارير المالية (Krishnan, 2003b; bauwhede et al., 2003, Becker et al., 1998; Hogan, 1991, Clarkson & Simunic, 1994; Firth and Smith, 1992a)

لأن منشآت المراجعة الكبرى لا تعتمد مالياً على الاعتاب من أى عميل ومن ثم يقل احتمال تعرضهم لضغوط من قبل عملائهم عند اكتشاف أى ممارسات خاطئة محاسبياً، كما تزداد خسائرها فى حالة ارتباط اسهمها بفضائح مالية.

ومن ناحية أخرى، وجدت دراسة (Chi et al., 2011) ان ارتباط الشركات بمنشآت المراجعة الكبرى أدى للحد من ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات الاختيارية. وعادة ما تلجأ الشركات لادارة الارباح من خلال المستحقات الاختيارية لتجنب النتائج السلبية أو تجنب عدم تحقيق النتائج المستهدفة المتوقعة أو تجنب انخفاض القيمة السوقية لاسهمها. (Roychowdhury, 2006; Cohen and Zarowin, 2010)

وتتم ادارة الارباح أما من خلال المستحقات الاختيارية أو من خلال أنشطة ادارة الارباح الحقيقية (REM) Real Earning Management، وتتمثل تلك الأنشطة الحقيقية فى تخفيض المصروفات الاختيارية (والتي قد تتمثل فى تخفيض الاستثمارات المضيفة للقيمة مثل أنشطة البحث والتطوير) والافراط فى الانتاج وزيادة المخزون وخصومات مؤقتة فى الاسعار وتساهل فى شروط الائتمان لزيادة المبيعات (Roychowdhury, 2006; Gupta et al., 2010) وتفرض إدارة الأرباح الحقيقية تكاليف طويلة الأجل على المساهمين مقارنة باستخدام المستحقات الاختيارية لان تلك الأنشطة الحقيقية لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية وربما تؤثر على قيمة الشركة فى الأجل الطويل (Kim et al., 2010; Cohen and Zarowin, 2010)

وتعتبر ادارة الأرباح الحقيقية أقل تكلفة بالنسبة للمديرين لأنهم يكونون أقل عرضة للمساءلة من قبل مراقب الحسابات أو الجهات الرقابية، فلا يمكن أن تؤثر ادارة الأرباح الحقيقية على رأى مراقب الحسابات أو الاجراءات المتخذة من قبل الجهات الرقابية طالما تم الافصاح عنها بشكل سليم في القوائم المالية (Kim et al., 2010).

وهذا يؤيد ما توصلت إليه دراسة (cohen et al., 2008) التي أوضحت أن الشركات أصبحت تستخدم ادارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية أقل بعد صدور قانون SOX. فعندما تقل درجة المرونة المحاسبية تلجأ الشركات لادارة الأرباح الحقيقية. وأحد طرق تخفيض درجة المرونة المحاسبية المتاحة للادارة هو استخدام الشركات لمنشآت مراجعة كبرى تقدم خدمات ذات جودة مرتفعة لا توافق على ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية التي قد تستخدمها ادارات تلك الشركات ويتفق ما سبق مع ما توصلت إليه دراسة (Ewert & Wagenhofer, 2005) التي اوضحت أن الشركات تلجأ لادارة الأرباح الحقيقية عندما تقل درجة المرونة المحاسبية المتاحة للشركات، ويحدث ذلك عندما ترتبط الشركة بمراقب حسابات لا يوافق على خيارات الشركات المحاسبية.

وهو ما أكدته دراسة (Inaam et al., 2012) التي وجدت علاقة سلبية معنوية بين منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى وادارة الأرباح مقاسة من خلال المستحقات الاختيارية وذلك بالنسبة للشركات التونسية، بينما وجدت الدراسة أن ادارة الأرباح الحقيقية ترتبط ايجابيا مع حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

يتضح مما سبق أنه كلما زادت جودة المراجعة، بزيادة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، كلما تقلصت ممارسات إدارة الأرباح، من خلال المستحقات الاختيارية، مما يعنى ارتفاع جودة التقارير المالية فى تلك الحالة، بالرغم من لجؤ بعض المديرين لإدارة الأرباح الحقيقية إذا توافرت لديها دوافع ادارة الأرباح فى حالة ارتباطها بمنشآت محاسبة ومراجعة كبيرة تجنباً للمساءلة القانونية من قبل مراقبى الحسابات.

ومن ناحية أخرى، لم تجد بعض الدراسات دليلاً على ارتباط حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بجودة الأرباح والتقارير المالية، فقد ربحت دراسة (AL-Mousawi and AL- Thuneibat, 2011) تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة باعتباره مؤشراً على جودة المراجعة على الحد من التلاعب فى ادارة الأرباح من قبل الادارة باعتباره مؤشراً على جودة التقارير المالية وذلك بالنسبة للشركات العاملة فى الاردن. وقد وجدت الدراسة أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة تؤثر بصورة ضعيفة على حجم المستحقات الاختيارية التى تعد مقياساً لادارة الأرباح وجودة التقارير المالية. وقد ارجعت الدراسة ذلك لعدة أسباب منها أن معيار تصنيف منشآت المحاسبة والمراجعة لمنشآت كبيرة وصغيرة مازال غير

واضح بالاردن كما هو الحال على المستوى الدولي. حيث يعتمد تصنيف منشآت المراجعة كمنشآت كبيرة على طول فترة عمل المنشأة بالسوق أو ارتباط اسم المنشأة ببعض منشآت المحاسبة والمراجعة الدولية أو ارتباطها بشركات ترتفع القيمة السوقية لأسهمها. كما أن منشآت المحاسبة والمراجعة في الأردن ربما تكون غير قادرة على اتباع نفس المنهجية وأسلوب عمل منشأة المحاسبة والمراجعة الدولية.

كما اتضح من دراسة (Liu and Xu, 2002) أن منشآت لمحاسبة والمراجعة الكبرى في الصين تواجه مشاكل اخلاقية تؤثر سلباً على مقدرتها على الحد من ممارسات ادارة الارباح، وهو نفس ما توصلت إليه دراسة (Zhou, 2005) حيث وجدت أن منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى لا تقوم بالحد من ممارسات ادارة الارباح بشكل أفضل من غيرها.

ويتضح من استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بارتباط حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بجودة الارباح والتقارير المالية ان بعض الدراسات السابقة جاءت مؤيدة لوجود ارتباطها ايجابيا بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بجودة الارباح والتقارير المالية، بينما جاءت بعض النتائج لدراسات اخري موضحة عدم وجود ارتباط بينهما على الاطلاق.

٣/٧ العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة الارباح والتقارير المالية:

اختبرت العديد من الدراسات تأثير خصائص الشركة التشغيلية على جودة التقارير المالية. فقد وجدت العديد من الدراسات السابقة ارتباط بين حجم الشركة إيجاباً مع مستوى الافصاح وجودة التقارير المالية وسلباً مع حجم المستحقات الاختيارية (Alsaed, 2006; Abbott et al., 2004; Davidson et al., 2005; Yang and Krishnan, 2005) فأحد أهم الخصائص التشغيلية للشركة هي حجم الشركة، فالشركات الأكبر حجماً من الأكثر احتمالاً أن تتعرض لفحص ومراجعة وتدقيق بصورة أكبر مقارنة بالشركة الأصغر حجماً حيث تزيد الحاجة أن تقدم تلك الشركات التقارير المالية مرتفعة الجودة، كما تتوافر ذوى الخبرة والسمعة الطيبة مما يسهم في تأكيد جودة التقارير المالية لتلك الشركات (Song & Wingram, 2004). كما وجدت دراسة (Ball and faster, 1982) أن الشركات الكبيرة الحجم يقل احتمال دخولها في ممارسات إدارة الارباح، كما وجدت دراسة (Albrecth & Richardson, 1990) أن الشركات الكبيرة يقل لديها الحافز لتمهيد الدخل مقارنة بالشركات الأصغر حجماً.

وتتفق دراسة (Ballesta and Meca, 2007) مع ما سبق حيث ترى أن الشركات الكبيرة الحجم والتي تتميز بتركيز هيكل الملكية يقل احتمال تورطها في ممارسات إدارة الارباح مقارنة بالشركات الأصغر الحجم. كما أوضحت دراسة (Lee and Choi, 2002) أن حجم الشركة يعتبر عاملاً مؤثراً على دوافع الادارة نحو إدارة الارباح ومن ثم التأثير سلباً على جودة التقارير المالية، حيث وجدت أن

الشركات الاصغر حجماً يزيد احتمال إدارة أرباحها لتتجنب الإفصاح عن خسائر مقارنة بالشركات الاكبر حجماً.

على جانب الآخر، جاءت نتائج بعض الدراسات السابقة غير متفقة مع النتائج السابقة فيما يتعلق بتأثير حجم الشركة على جودة التقارير المالية، فقد أوضحت دراسة (Chen et al., 2005) ارتباط حجم الشركة إيجابياً مع إدارة الأرباح مما يعنى أن ممارسات إدارة الأرباح تزيد مع كبر حجم الشركة ومن ثم تتخفف جودة التقارير المالية لتلك الشركات.

وقد أوضحت دراسة (Christie and Zimmerman, 1994) أن الشركات تميل لتطبيق طرق محاسبية لتخفيض أرباحها لتدنية التكاليف السياسية والحد من التدخل الحكومي. كما وجدت دراسة (Rangan, 1998) أن الشركات الكبيرة تكون أكثر عرضة للتلاعب في المستحقات لتضخيم الأرباح، وبصورة مشابهة وجدت دراسة (Degeorge et al., 1999) أن الشركات الكبيرة تقوم بإدارة أرباحها لتجنب الإفصاح عن الخسائر. كما وجدت عدة دراسات علاقة موجبة بين حجم الشركة وحجم المستحقات الاختيارية (Teoh and Wong, 1993; Becker et al., 1998; Francis et al., 1999; Jeong and Rho, 2004).

ومن ناحية أخرى بحثت عدة دراسات تأثير الرفع المالي ومديونية الشركات على جودة التقارير المالية، وأوضحت العديد من الدراسات أن الشركات التي يرتفع بها احتمال انتهاك شروط المديونية يزيد لديها الحافز لدخول في ممارسات إدارة الأرباح (Healey and Palepu, 1990; Defond and Jiambalvo, 1994; Sweeney, 1994).

وربطت العديد من الدراسات التدفقات النقدية التشغيلية بجودة التقارير المالية حيث وجدت عدة دراسات (Dechow et al., 1995; Chen et al., 2005) علاقة سلبية بين التدفقات النقدية التشغيلية وحجم المستحقات الاختيارية، مما يعنى ان الشركات ذات التدفقات النقدية التشغيلية الجيدة أي ترتفع لديها نسبة السيولة من الاقل احتمالاً أن تستخدم المستحقات الاختيارية في زيادة أرباحها ومن ثم ترتفع جودة التقارير المالية لتلك الشركات .

كما تمثل ربحية الشركات أحد العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية، فقد أوضحت دراسة (ALsaeed, 2006) أن الشركات الربحية تزداد لديها الرغبة في الإفصاح عن كم أكبر من المعلومات لمستخدمي التقارير المالية لتشجيع الانطباع الايجابي عن ادائها مما يعكس ارتفاع جودة التقارير المالية لتلك الشركات. وعلى العكس لم تجد دراسة (Haniffa & Cook, 2002) علاقة إيجابية معنوية بين معدل العائد على حقوق الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري.

واختبرت بعض الدراسات تأثير مستوى الربحية والتغير في الأرباح على جودة التقارير المالية، فالأفصاح عن المستحقات الاختيارية يعتمد على الأداء المالي للشركة، فالأداء المالي للشركة قد يؤثر على السلوك الانتهازي للإدارة ودوافعها لإدارة الأرباح من أجل الحصول على منافع شخصية، ومن ثم وجدت دراسات (Klein, 2002b; Davidson et al., 2005) تأثير التغيرات في الأرباح على التلاعب في المستحقات، حيث وجدت تلك الدراسات في علاقة موجبة بين التغيرات في صافي الأرباح والمستحقات. بينما على العكس لم تجد دراسات (Yang and Krishnan, 2005; Rahman and Ali, 2006) أى علاقة معنوية بين مستوى الربحية وحجم المستحقات الاختيارية. ومن ثم نجد أن نتائج العديد من الدراسات جاءت متعارضة فيما يتعلق بتأثير الخصائص التشغيلية للشركة على جودة التقارير المالية.

٨- اشتقاق فروض الدراسة:

اتضح مما سبق أنه كلما زادت جودة المراجعة بزيادة حجم منشأة المراجعة كلما زادت جودة التقارير المالية نتيجة الحد من ممارسات إدارة الأرباح في تلك الحالة، ولكن هناك العديد من الدراسات لم تجد تأثيراً لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على جودة التقارير المالية لعملائها، أما نظراً لاختلاف الوضع التنظيمي لمهنة المحاسبة والمراجعة باختلاف الدول محل الدراسة، أو ارتباط منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى بمشاكل أخلاقية تؤثر سلباً على مقدرتها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما هو الحال في الصين (Liu and Xu, 2002; Zhou, 2005).

كما خلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلى أن الخصائص التشغيلية للشركات تعتبر محدداً أساسياً لجودة التقارير المالية، ومن أهم تلك الخصائص، حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ودرجة السيولة، وربحية الشركة. وجاءت نتائج الدراسات السابقة متعارضة في بعض الأحيان لتأثير كل خاصية من الخصائص السابقة على جودة التقارير السابقة نظراً لاختلاف البيئة التي تمت فيها تلك الدراسات. بناء على ما سبق يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

١/٨ بشأن العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية

من المفترض أنه كلما زاد حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كلما زادت جودة التقارير المالية لعملاء منشأة المحاسبة والمراجعة، فبالرغم من وجود تباين في الدراسات السابقة، إلا أن الاتجاه العام لأغلب تلك الدراسات يؤكد على وجود علاقة إيجابية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية. ويرجع ذلك إلى أنه مع زيادة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة تزداد الامكانيات البشرية والمادية المتاحة لها مما يسهم في زيادة جودة المراجعة، ومن ثم الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤثر

إيجاباً على جودة التقارير المالية. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

" يؤثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة إيجاباً على جودة التقارير المالية "

٢/٨ بشأن العلاقة بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية

من المفترض أن الشركات كبيرة الحجم ترتفع لديها جودة التقارير المالية، فبالرغم من تباين نتائج الدراسات السابقة، إلا أن الشركات الكبيرة غالباً ما تتعرض لفحص دقيق من قبل المستثمرين وحملة الأسهم والمحللين الماليين للتقييم الدقيق لأداء الشركة ومجلس إدارتها، لذلك فمن المتوقع أن تقل ممارسات إدارة الأرباح مع كبر حجم الشركات، ومن ثم يؤيد الباحث وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثاني على النحو التالي:

" يؤثر حجم الشركة إيجاباً على جودة التقارير المالية "

٣/٨ بشأن العلاقة بين نسبة المديونية وجودة التقارير المالية

لاشك أن أحد الدوافع التي تدفع إدارة الشركات لإدارة أرباحها هو الوفاء بشروط المديونية. ومن ثم الشركات التي يرتفع بها احتمال انتهاك شروط المديونية يزيد الحافز لديها للدخول في ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم يؤثر سلباً على جودة تقاريرها المالية. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثالث على النحو التالي:

" تؤثر نسبة المديونية سلباً على جودة التقارير المالية "

٤/٨ بشأن العلاقة بين درجة السيولة وجودة التقارير المالية

لاشك أن الشركات التي تتخفف بها درجة السيولة من المتوقع أن تواجه مشاكل مالية، ومن ثم يزداد لديها الدوافع لإدارة الأرباح، مما يؤثر سلباً على جودة قوائمها المالية، على العكس كلما ارتفعت التدفقات النقدية التشغيلية للشركة أي ترتفع نسبة السيولة لديها من الأقل احتمالاً أن تتورط في ممارسات إدارة الأرباح مما يعنى ارتفاع جودة التقارير المالية لتلك الشركات، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الرابع في صورته البديلة على النحو التالي:

" تؤثر درجة السيولة إيجاباً على جودة التقارير المالية "

٥/٨ بشأن العلاقة بين مستوى الربحية وجودة التقارير المالية

لاشك أن ربحية الشركات أحد العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية، وبالرغم من تباين النتائج للدراسات السابقة المرتبطة بربحية الشركات حيث وجدت علاقة إيجابية بين ربحية الشركات وجودة تقاريرها المالية، بينما لم يجد البعض أي علاقة بين الربحية وجودة التقارير المالية. إلا أن الشركات الرابحة قد تفصح عن كم أكبر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية نظراً لرغبتها في تشجيع الانطباع الإيجابي عن أدائها مما ينعكس على جودة الإفصاح المحاسبي لتلك الشركات مما يسهم في

ارتفاع جودة تقاريرها المالية. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الخامس في صورته البديلة على النحو التالي:

" يؤثر مستوى ربحية الشركة ايجابا على جودة التقارير المالية "

٩- الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، من خلال اختبار العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية لعملاء منشأة المحاسبة والمراجعة من جهة، وكذلك اختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة تقاريرها المالية من جهة أخرى. ولتحقيق هذا الهدف سوف يتم استعراض كل من مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة وأسلوب جمع وتحليل البيانات، وأخيرا نتائج الدراسة الميدانية، وذلك على النحو التالي:

١/٩ مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث تم اختيار عينة حكمية من تلك الشركات من اجل تحليل قوائمها المالية، حيث شملت العينة ٢٤ شركة مساهمة مقيدة بالبورصة تم تحليل قوائمها المالية عن الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. وقد تكونت العينة النهائية من ١٢٠ ملاحظة (قائمة مالية) تم الحصول عليها من تلك الشركات، وذلك تمشيا مع الدراسات السابقة (Chen et al., 2005; Rusim, 2010. Yasar, 2013).

٢/٩ متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة فى مجموعة من المتغيرات المستقلة أو العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية للشركات التى تعتبر بمثابة المتغير التابع فى الدراسة. وفيما يلى استعراض لتلك المتغيرات وكيفية قياسها:

١/٢/٩ المتغيرات المستقلة:

تتمثل تلك المتغيرات فى كل من حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وحجم الشركة، ونسبة مديونية الشركة، ودرجة السيولة التى تتمتع بها الشركة، وأخيرا مستوى ربحيتها، وذلك على النحو التالي:

أ- حجم منشأة المحاسبة والمراجعة:

استخدمت العديد من الدراسات السابقة الاسماء التجارية لمنشآت المحاسبة والمراجعة للتمييز بين منشآت المحاسبة والمحاسبة الكبيرة وغيرها الأصغر حجما، حيث أوضحت أنه كانت منشأة المراجعة

تتنمى إلى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار (Big 4) فعندئذ تصنف تلك المنشأة ضمن المنشآت الكبرى.

(Zuo and Guan, 2014; Nichols and Smith, 1983; Lam and chang, 1994; Petroni and Beasley, 1996; Kim et al., 2003; Jeong and Rho, 2004, yasar, 2013)

وتمثلت منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار في

KPMG, Ernst & young (E&Y), Price Waterhouse coopers (PWC) and Deloitte LLP.

وفي مصر إذا كانت منشأة المحاسبة والمراجعة شريكا مع أحد هذه المنشآت الأربعة الكبار سوف يعتبرها الباحث Big 4 فى مصر. وأهم هذه المنشآت المصرية الشريكة مع منشآت المحاسبة الأربعة الكبار هي: منشآت شريكة مع KMPG مثل مكتب حازم حسن، وهشام قدرى عيسى، وأحمد محمد محمد سالم، ومنشآت شريكة مع Ernst & young (E&Y) مثل عباس الغرياني ونبيل أكرم الإسطنبولي وعبد المحسن أحمد تاج الدين وعماد حافظ راغب، ومنشآت شريكة مع Price Water hose مثل طارق فريد منصور وأحمد جمال حمد الله العتريس، واخيرا منشآت شريكة مع Deloitte LLP مثل صالح وبرسوم وعبد العزيز .

ويعتبر متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة متغير وهمى يحصل على القيمة واحد إذا كانت القوائم المالية محل الدراسة والتحليل تم مراجعتها من خلال منشأة محاسبة ومراجعة منتمية للأربعة الكبار ويحصل على القيمة صفر بخلاف ذلك.

ب- حجم الشركة:

قامت العديد من الدراسات بقياس حجم الشركة اعتمادًا على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Rusmin, 2010; Zuo and Guan, 2014) ومن ثم تمشيا مع الدراسات السابقة سيتم قياس حجم الشركة اعتمادًا على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

ج- نسبة الرفع المالي:

ويقيس هذا المتغير مدى مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ومدى الاعتماد على اموال الغير فى تمويل احتياجاتها. وتم قياس هذا المتغير من خلال حساب نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات ، وذلك تمشيا مع الدراسات السابقة (Moradi et al, 2011; Yasar, 2013; Defond and Jambalvo, 1994)

د- درجة السيولة:

وهي تعبر عن قدرة الشركة على توليد نقدية من أنشطتها التشغيلية وقد تم قياس هذا المتغير من خلال نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية OFC إلى إجمالي الأصول وذلك تمشيا مع الدراسات السابقة (Chen et al., 2005; Rusim, 2010. Yasar, 2013).

هـ - مستوى الربحية:

ويعبر هذا المتغير عن الاداء المالي للشركة. وقد تم قياسه من خلال حساب نسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول. وذلك تمشيا مع بعض الدراسات السابقة (Thanatawee, 2013; Krishnan, 2003b; Rusmin, 2010)

٢/٢/٩ المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في الدراسة في جودة التقارير المالية وقد تم قياسها بدلالة إدارة الأرباح وذلك قياسا على بعض الدراسات السابقة (Slaheddin, 2015; Francis et al., 2005; chen et al., 2007).

فقد أتضح مما سبق الاثر السلبي لإدارة الأرباح على جودة التقارير المالية، وتم الاعتماد على قياس المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل (Jones, 1991) تمشيا مع بعض الدراسات (Yasar, 2013; chen et al; 2005, Junita et al., 2011; Rusmin, 2010; Al Mousawi and Al Thuneibat, 2011)

ويتمثل نموذج جونز المعدل في الخطوات التالية:

أ - حساب إجمالي المستحقات (Total Accruals)

تقاس إجمالي المستحقات بمدخلين هما مدخل الميزانية ووفقا لهذا المدخل تقاس إجمالي المستحقات بالفرق بين التغير في رأس المال العامل غير النقدي قبل الضريبة ومصروف الاهلاك (Healy, 1985; Jones, 1991; Dechow et al., 1995) ومدخل التدفقات النقدية، ووفقا لهذا المدخل تتمثل إجمالي المستحقات في الفرق بين صافي الربح قبل العناصر غير العادية والتدفقات النقدية التشغيلية (Becker et al., 1998).

ووفقا للبيانات المتاحة للباحث سيكون من الافضل اتباع مدخل التدفقات النقدية لحساب إجمالي المستحقات، وبناء عليه يتم حساب إجمالي المستحقات على النحو التالي:

$$TA_t = IBEI_t - OFC_t$$

حيث:

TA_t	إجمالي المستحقات في السنة t
$IBEI_t$	صافي الربح قبل العناصر غير العادية في السنة t
OFC_t	التدفقات النقدية التشغيلية في السنة t

ب- حساب المستحقات الاختيارية (NPA) Nondiscretionary Accruals

يقصد بالمستحقات غير الاختيارية (NDA) التعديلات التي تقوم بها الإدارة على التدفقات النقدية للشركة وفقا للمعايير المحاسبية. ويتم ذلك من خلال استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق للاعتراف بالإيرادات والمصروفات بدون استخدام الحكم الشخصي ومن ثم لا تمثل أحد الخيارات المتاحة امام الإدارة. ويتم تقدير المستحقات غير الاختيارية (NDA) كالتالي (Yasar, 2013):

$$NDA_t = \alpha_1 [1 / A_{t-1}] + \alpha_2 [(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \alpha_3 (\Delta PPE_t / A_{t-1})$$

حيث:

NDA_t	المستحقات غير الاختيارية في نهاية السنة t
A_{t-1}	إجمالي الاصول في نهاية السنة (t-1)
ΔREV_t	التغير في صافي المبيعات والذي يمثل الفرق بين صافي المبيعات في نهاية السنة t وصافي المبيعات في نهاية السنة (t-1)
ΔREC_t	التغير في رصيد العملاء، والذي يمثل الفرق بين رصيد العملاء في نهاية السنة t ، ورصيد العملاء في نهاية السنة (t-1)
PPE_t	إجمالي الاصول الثابتة الملموسة في نهاية السنة t
$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$	تمثل معاملات خاصة بالنموذج ويتم تقدير هذه المعلمات باستخدام نموذج جونز الأصلي كالتالي:

$$TA_t / A_{t-1} = \theta_1 (1/A_{t-1}) + \theta_2 [(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \theta_3 (\Delta PPE_t / A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث:

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$	تقديرات للمعاملات	$\theta_1, \theta_2, \theta_3$	تمثل
	بواقى النموذج والتي تشير إلى المكون الاختياري من المستحقات الاجمالية (TA)	ε_t	تمثل

ج- تقدير المستحقات الاختيارية (DA) Discretionary Accruals

يقصد بالمستحقات الاختيارية التعديلات التي تقوم به الإدارة على التدفقات النقدية للشركة بناء على حكمها الشخصي لتحقيق منفعة شخصية. من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات سواء تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، أو التحكم في اعداد بعض التقديرات المحاسبية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة. ويتم تقدير المستحقات الاختيارية من خلال الفرق بين اجمال المستحقات (TA) و المستحقات غير الاختيارية (NDA) كالتالي:

$$DA_t = TA_t / A_{t-1} - NDA_t$$

ويتم استخدام المستحقات الاختيارية (DA) كمقياس أو مؤشر لإدارة الأرباح. حيث تشير القيمة الموجبة للمستحقات الاختيارية إلى وجود تأثير متعمد من الإدارة لزيادة الأرباح (إدارة الأرباح في اتجاه صعودي)، وتشير القيمة السالبة للمستحقات الاختيارية إلى وجود تأثير متعمد من الإدارة لتخفيض الأرباح (إدارة الأرباح في اتجاه هبوطي). بينما تشير القيمة صفرية للمستحقات الاختيارية إلى عدم وجود تأثير متعمد من الإدارة لزيادة أو تخفيض الأرباح أي عدم وجود إدارة أرباح. ومن ثم فكون المستحقات الاختيارية موجبة أو سالبة ليس محل الاهتمام، ولكن حجم المستحقات الاختيارية هو محل الاهتمام وليس الاتجاه (Junita et al.,2011).

ومن ثم سوف يتم استخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمقياس لجودة الأرباح، فارتفاع حجم تلك المستحقات يعنى أنه من الأكثر احتمالاً أن تعكس السلوك الانتهازي للإدارة، ومن ثم ارتفاع حجم تلك المستحقات يعتبر مؤشراً على إدارة الأرباح وانخفاض جودة التقارير المالية، والعكس صحيح.

٣/٩ الاساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

اعتمد الباحث على القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المصرية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال عدة مصادر منها: شركة مصر لنشر المعلومات (Egid)، موقع مباشر لنشر المعلومات (www.mubasher.info)، وكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية. أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة، فتتمثل في الحصول على البيانات الفعلية الواردة بتقارير المراجعة والقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة ثم تفرغ هذه البيانات على برنامج أكسل تمهيدا لإجراء التحليل الإحصائي لهذه البيانات بهدف اختبار فروض الدراسة.

ولاختبار فروض البحث تم الاعتماد على أسلوب *Multiple linear Regression Model* وتدعيمه بحساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي *Minitab* الاصدار رقم (١٧). ويعتمد رفض أو قبول فرض العدم على مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) فيتم قبول أو رفض العدم بناء على مستوى المعنوية المشاهد، حيث نفترض أن مستوى المعنوية المقبول يساوى ٠,٠٥ (مستوى ثقة ٩٥%) والذي يشير إلى الحد الأقصى لقبول احتمال الوقوع في خطأ من النوع الأول أي رفض العدم وهو صحيح هو ٥%، ومن ثم فإذا كانت قيمة P-Value أقل من ٥% يتم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل أي هناك تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع. أما إذا كانت قيمة P-Value أكبر من ٥% ففي هذه الحالة يتم قبول فرض العدم ومن ثم رفض الفرض البديل (مينكا وكورزيجا، ٢٠٠٦).

٤/٩ نتائج التحليل الإحصائي:

تظهر نتائج الاختبار الإحصائي في الملحق رقم (٢) حيث تم عمل نموذج انحدار خطى بين المتغيرات المستقلة (حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وحجم الشركة، والرفع المالي والسيولة، والربحية) والمتغير التابع جودة التقارير المالية (القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية) ويظهر نموذج الانحدار كما يلي:

$$\text{absDA} = 0.1053 - 0.0392 \text{ audit firm size} - 0.0017 \text{ asset log} + 0.000103 \text{ Leverage} - 0.1165 \text{ Liquidity} - 0.0469 \text{ Profitability}$$

وجاءت نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج الانحدار على النحو التالي:

المعامل	قيمة المعامل	مستوى المعنوية
حجم منشأة المراجعة	-0.0392	0.000
حجم الشركة	-0.0017	0.497
الرفع المالي	0.000103	0.849
السيولة	-0.1165	0.006
الربحية	-0.0469	0.268
Adjusted R ²	19.19%	
لنموذج P-Value	0.000	

وتدل النتائج السابقة على معنوية نموذج الانحدار (٠,٠٠٠) أي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على معنوية نموذج الانحدار عند ٥%. وبلغت قيمة R² ١٩,١٩% مما يعنى أن القوة التفسيرية للنموذج ١٩,١٩% مما يدل على ١٩,١٩% من التغير في المتغير التابع يمكن ارجاعها للمتغيرات المستقبلية.

ولاختبار وفحص التداخل الخطى بين المتغيرات (multi colinearity) تم احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الرقابية، ومن ثم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF)، حيث يعد بمثابة مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويتضح من الملحق رقم (٢) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (عشرة) ، لذلك فإن النموذج الثاني للدراسة لا يعانى من مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات المستقلة، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع.

كما تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير المستقل	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
حجم منشأة المحاسبة والمراجعة	-0.413	0.000
حجم الشركة	-0.217	0.017
الرفع المالي	0.173	0.059
السيولة	-0.254	0.005
الربحية	-0.041	0.655

وبناء على ما سبق يمكن عرض نتائج الاختبار الإحصائي المتعلق بفروض الدراسة على النحو التالي:

١/٤/٩ نتيجة اختبار الفرض الأول:

استهدف هذا الفرض بحث ما إذا كان حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يؤثر ايجاباً على جودة التقارير المالية. وبالتالي تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة والمستحقات الاختيارية لمعرفة مدي وجود علاقة مباشرة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بدون الاخذ في الاعتبار تأثير الخصائص التشغيلية للمنشأة على تلك العلاقة. وأوضح النتائج الاحصائية أن قيمة معامل الارتباط (-0,٤١٣) بمستوية معنوية 0.000 مما يعنى أنه كلما زاد حجم منشأة محاسبة والمراجعة انخفضت قيمة المستحقات الاختيارية مما يعنى ارتفاع جودة التقارير المالية فى هذه الحالة. كما جاءت نتائج نموذج الانحدار الخطى لتؤكد النتائج السابقة حيث وجدت أن معامل حجم منشأة المحاسبة والمراجعة تعادل (-0,٠٣٩٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد العلاقة العكسية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وقيمة المستحقات الاختيارية أي كلما زاد حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كلما زادت جودة التقارير المالية حتى فى ظل تأثير الخصائص التشغيلية للمنشأة على قيمة المستحقات الاختيارية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة

(Francis and Krishnan, 1999; Chen et al., 2005; Krishnan, 2003b; Becker et al., 1998; Francis et al., 1999; Choi et al., 2010; Zuo and Guan, 2014)

ويتضح من هذه النتيجة أنه كلما زاد حجم منشأة المحاسبة والمراجعة زادت جودة التقارير المالية لعملاء تلك المنشأة، ويرجع ذلك إلى الارتباط المباشر بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة وبالتالي ينعكس ذلك على جودة التقارير المالية.

بناء على ما سبق يتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل القائل بأن:

"يؤثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة ايجابا على جودة التقارير المالية"

٢/٤/٩ نتيجة اختبار الفرض الثانى

استهدف بحث العلاقة بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية. وبالنظر لنتائج الاختبار الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن معامل حجم الشركة (- ٠,٠٠١٧) بمستوى معنوية (٠,٤٩٧) مما يعنى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة وحجم المستحقات الاختيارية، ومن ثم كلما زاد حجم الشركة انخفض مقدار المستحقات الاختيارية وبناء عليه تزيد جودة القوائم المالية ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة

(Ball and Foster, 1982; Albrechth and Richardson, 1990; Ballesta and Meca, 2007).

ولكن مستوى معنوية معامل حجم الشركة ٠,٤٩٧ اي انه غير معنوي عند مستوى معنوية ٥%. وقد يرجع ذلك لأثر المتغيرات المستقلة الداخلة فى نموذج الانحدار، فعند حساب معامل ارتباط بيرسون بين حجم الشركة وحجم المستحقات الاختيارية بلغ هذا المعامل (- ٠,٢١٧) مما يؤكد وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة ومقدار المستحقات الاختيارية أي علاقة ايجابية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية وذلك بمستوى معنوية ٠,٠١٧ أقل من ٠,٠٥ أي العلاقة معنوية، ولكن عندما تدخل ضمن نموذج الانحدار مع المتغيرات المستقلة الأخرى تصبح غير معنوية مما يعنى رفض الفرض البديل جزئيا ومن ثم يمكن القول بأن

"يؤثر حجم الشركة جزئياً بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية"

٣/٤/٩ نتيجة اختبار الفرض الثالث:

استهدف هذا الفرض بحث العلاقة بين نسبة المديونية وجودة التقارير المالية وجاءت نتائج الاختبار الإحصائي موضحة أن قيمة معامل الرفع المالي فى نموذج الانحدار (٠,٠٠٠١٠٣) بمستوى معنوية ٠,٨٤٩ مما يعنى وجود علاقة موجبة بين نسبة الرفع المالي وحجم المستحقات الاختيارية، وبالتالي كلما زادت نسبة المديونية انخفضت جودة التقارير المالية. ويتفق هذا مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة

(Haley and Pelepu, 1990; Defond and Jiambalvo, 1994; Sweeney, 1994; Becker et al., 1998)

ولكن العلاقة بين نسبة الرفع المالي وحجم المستحقات الاختيارية كانت غير مؤكدة حيث كانت قيمة (P-value) ٠,٨٤٩ اكبر من ٠,٠٥ مما يعنى أن العلاقة غير معنوية عند مستوى معنوية ٥%، وهو ما يؤكد قيمة معامل بيرسون ٠,١٧٣ بمستوى معنوية ٠,٠٥٩ مما يؤكد أن العلاقة بين نسبة الرفع المالي وجودة التقارير المالية علاقة عكسية ولكنها غير معنوية سواء تم اختبار تأثير الرفع المالي بمفرده او مع الاخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى، وبالتالي يمكن القول أن:

" لا تؤثر نسبة المديونية بشكل معنوية على جودة التقارير المالية"

٤/٤/٩ نتيجة اختبار الفرض الرابع

يستهدف هذا الفرض بحث العلاقة بين درجة السيولة والتي تتمتع بها الشركة وجودة تقاريرها المالية. واتضح من نتائج الاختبار الإحصائي ان قيمة معامل السيولة في نموذج الانحدار -٠,١١٦٥, بمستوى معنوية ٠,٠٠٦ أي العلاقة معنوية، وهو ما يؤكد معامل ارتباط بيرسون حيث بلغت قيمة معامل بيرسون -٠,٢٥٤, بمستوى معنوية ٠,٠٠٥ وهو ما يؤكد أن السيولة ترتبط بعلاقة معنوية سلبية مع حجم المستحقات الاختيارية. وبالتالي فهناك علاقة موجبة معنوية بين درجة السيولة وجودة التقارير المالية. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه أغلب الدراسات السابقة (Dechow et al., 1995; Chen et al., 2005; Zuo and Guan, 2014)

وتدل النتيجة السابقة على أن الشركات التي ترتفع بها نسبة التدفقات النقدية التشغيلية يكون من الأقل احتمالاً أن تتورط في ممارسات ادارة الارباح مما يعنى ارتفاع جودة التقارير المالية لتلك الشركات. بناء على ما سبق يتم رفض العدم وقبول الفرض البديل حيث تؤثر السيولة بصورة ايجابية على جودة القوائم المالية، وبالتالي يمكن القول بأن:

"تؤثر درجة السيولة إيجاباً على جودة التقارير المالية"

٥/٤/٩ نتيجة اختبار الفرض الخامس

استهدف هذا الفرض بحث العلاقة بين ربحية جودة التقارير المالية، وجاءت نتائج الاختبار الإحصائي موضحة أن قيمة معامل الربحية في نموذج الانحدار تعادل -٠,٠٤٦٩, بمستوى معنوية ٠,٢٦٨ أي أنها علاقة موجبة غير معنوية، بينما اتضح ان معامل ارتباط بيرسون -٠,٠٤١, بمستوى معنوية ٠,٦٥٥ ومن ثم يتضح من النتائج الاحصائية ان الربحية ترتبط سلباً مع حجم المستحقات الاختيارية أي هناك علاقة ايجابية بين الربحية وجودة التقارير المالية. ولكن في جميع الأحوال تأثير الربحية على جودة التقارير المالية غير معنوي فقيمة p-value لمعامل الربحية في النموذج وكذلك لمعامل ارتباط بيرسون أكبر من ٥% مما يعنى أن الربحية لا تؤثر بشكل معنوي على جودة التقارير المالية وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات سابقة (Haniffa and Cook, 2002; yang and Krishnan, 2005; Rahman and Ali, 2006).

بناء على ما سبق، سوف يتم رفض فرض الفرض في صورته البديلة وذلك على النحو التالي:

"لا تؤثر ربحية الشركة ايجاباً على جودة التقارير المالية"

١٠-النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

يمكن استعراض أحد النتائج التي توصل إليها البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة على النحو التالي:

١/١٠ نتائج البحث:

ويمكن بلورة نتائج البحث بشقية النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- عدم وجود تعريف محدد لمفهوم جودة التقارير المالية أو جودة الأرباح ولكن يمكن استخلاص عدة جوانب هامة يتسم بها مفهوم جودة التقارير المالية أهمها، أن تعكس الأرباح المحاسبية الاداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، واستمرارية الأرباح المحاسبية المفصح عنها فى المستقبل، والارتباط بين الأرباح المحاسبية الحالية والأرباح المحاسبية المستقبلية، كما تتضمن جودة التقارير المالية خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، ومقدرتها على الوفاء باحتياجات المستخدمين في الوقت المناسب.
- تكمن أهمية دراسة جودة التقارير المالية فى التأثير المباشر على سوق الأوراق المالية حيث تؤدي جودة التقارير المالية إلى زيادة ثقة المستثمرين فى المعلومات المحاسبية، ومن ثم تؤدي زيادة جودة التقارير المالية إلى نمو وتطور سوق الأوراق المالية ومن ثم تبرز أهمية جودة التقارير المالية بصف خاصة للدول النامية التى يتوافر لديها الدوافع لتشجيع الاستثمارات وسوق الأوراق المالية.
- يعتبر مفهوم جودة الأرباح مفهوم متعدد الأبعاد وتوجد عدة مقاييس يمكن استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح مثل جودة المستحقات، والاستمرارية، القدرة على التنبؤ، وتمهيد الدخل، ومؤشر الأرباح الفجائية، وخلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح وقيمة المعلومات المحاسبية الملائمة ، والمستحقات غير العادية.
- تتمثل أهم العوامل المحددة فى جودة الأرباح والتقارير المالية فى كل من، آليات حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة ولجان المراجعة وجودة المراجعة الداخلية، وجودة المراجعة الخارجية فارتفاع جودة المراجعة الخارجية يؤثر إيجابا على جودة التقارير المالية، وكذلك جودة معايير المحاسبة المالية والتي من شأنها الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما تعتبر الخصائص التشغيلية للشركة من المحددات الهامة لجودة التقارير المالية مثل حجم الشركة ونسبة المديونية ودرجة السيولة والربحية.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على وجود علاقة إيجابية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة، ويرجع ذلك إلى أن هناك العديد من العوامل المرتبطة بحجم منشأة المراجعة مثل: التعليم والمهارات والكفاءات المهنية لمراقبي الحسابات المنتمين لتلك المنشآت تؤثر إيجابيا على جودة المراجعة، بالإضافة إلى توافر الدافع لتلك المنشآت لحماية سمعتها وتدنية مخاطر الدعاوى القضائية، وبالتالي توافر رأس المال البشرى والفني والمادي لمنشآت المحاسبة والمراجعة الكبيرة يسهم فى زيادة جودة المراجعة.
- أيدت معظم الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وارتفاع جودة التقارير المالية لعملائها، فكلما زاد حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كلما تقلصت

ممارسات إدارة الأرباح من خلال انخفاض مقدار المستحقات الاختيارية مما يعنى ارتفاع جودة التقارير المالية.

- لم تجد بعض الدراسات دليلاً على ارتباط حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بجودة التقارير المالية وارجعت السبب لاختلاف البيئة التنظيمية لمهنة المراجعة باختلاف الدول التي تمت بها تلك الدراسات أو مواجهة منشآت المحاسبة الكبيرة لمشاكل اخلاقية فى بعض الدول أدت للحد من مقدرتها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. ومن ثم فبعض الدراسات لم تكن مؤيدة لوجود علاقة إيجابية بين حجم منشآت المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية لعملائها.

- استناداً للآطار النظري للبحث والدراسات السابقة، تم اشتقاق خمسة فروض يتناول كل منهم العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة والخصائص التشغيلية للشركة من ناحية وجودة التقارير المالية فمن ناحية أخرى. حيث تم بحث العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي لشركة ودرجة السيولة ومستوى ربحية الشركة باعتبارهم متغيرات مستقلة وجودة التقارير المالية مقاسة من خلال حجم المستحقات الاختيارية باعتبارها متغير تابع.

- أيدت نتائج الاختبار الإحصائي وجود علاقة سلبية معنوية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وحجم المستحقات الاختيارية، مما يعنى أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يؤثر إيجابيا على جودة التقارير المالية. ويرجع ذلك إلى الارتباط المباشر بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة مما ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية.

- وجدت الدراسة علاقة معنوية سلبية بين درجة السيولة التي تتمتع بها الشركات وحجم المستحقات الاختيارية، مما يعنى أن درجة السيولة تؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية. وبالتالي فالشركات التي ترتفع بها نسبة التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية من الأقل حتى لا تتورط فى ممارسات إدارة أرباح باستخدام المستحقات ومن ثم ترتفع جودة التقارير المالية لتلك الشركات.

- لم تجد الدراسة تأثير معنوي لكل من حجم الشركة والرفع المالي والربحية على جودة التقارير المالية، بالرغم من أن حجم الشركة ارتباطاً إيجابياً معنوية بجودة التقارير المالية باستخدام معامل بيرسون ولكن مع ضمن نموذج الانحدار جاءت النتائج المرتبطة بحجم الشركة غير معنوية لذلك تم رفض الفرض الخاص بحجم الشركة جزئياً.

٢/١٠ توصيات البحث:

استنادًا إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التالية:

١- بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمحللين الماليين، يجب عليهم الاهتمام بجودة القوائم المالية فرقم الربح المحاسبي وحده لا يكفي للحكم على الاداء الاقتصادي لشركة وقد يترتب على ذلك التقييم الخاطئ تخصيص غير كفاء للموارد الاقتصادية بنقل رؤوس الاموال من مشروعات ربحية إلى مشروعات خاسرة وذلك نتيجة الاعتماد على رقم الربح المحاسبي وحده دون الاهتمام بجودة تلك الارباح.

٢- بالنسبة لجهات الاشراف والرقابة على سوق الاوراق المالية، ضرورة توفير ورش عمل ودورات تدريبية للمستثمرين والمحللين الماليين فى كيفية قياس جودة الارباح والتقارير المالية لما لها من أثر كبير فى تدعيم الثقة بسوق الاوراق المالية ودعم النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة على الدول النامية.

٣- يجب على جهات الاشراف والرقابة على سوق الاوراق المالية وضع تشريعات ونظم مرتبطة بالشركات التى تتداول أوراقها المالية بالبورصة حفاظا على أموال المستثمرين وتجنباً لحدوث فضائح مالية وانهيار أسواق المال وأهمها ضرورة أن تكون تلك القوائم المالية تم التصديق عليها من أحد منشآت المحاسبة والمراجعة الكبيرة والتي يتميز مراقبو الحسابات بها بالكفاءة المهنية والخبرة، لضمان جودة تلك القوائم، مع تحديد معيار ملائم لكبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، بحيث لا يصبح ارتباط المنشأة بأحد المنشآت المحاسبية والمراجعة هو الشرط الوحيد لاعتبار المنشأة كبيرة، ومن ثم يمكن اشتراط عدد معين من الموظفين لدى منشأة المحاسبة والمراجعة او مؤهلات معينة يجب أن يحصلوا عليها او دورات تدريبية يجب أن يحصل عليها موظفي منشأة المحاسبة والمراجعة حتى يتم اعتبارها من المؤهلين لمراجعة التقارير المالية للشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية.

٤- يجب علي المستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك المحللين الماليين عدم الإفراط في الثقة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها من قبل منشآت مراجعة كبيرة نظرا لارتفاع جودة تلك القوائم كما اثبتت نتائج البحث، حيث يجب علي تلك الأطراف المعنية بالقوائم المالية الأخذ بالاعتبار لجوء بعض الشركات الي ادارة الارباح الحقيقية، والتي قد تتمثل فى تخفيض الاستثمارات المضيفة للقيمة مثل أنشطة البحث والتطوير والاقراط فى الانتاج وزيادة المخزون وخصومات مؤقتة فى الاسعار وتسهيل فى شروط الائتمان لزيادة المبيعات، تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية وربما تؤثر على قيمة الشركة فى الأجل الطويل ، مما يتطلب من المعنيين بالقوائم المالية ضرورة تحليل تلك القوائم جيدا بالرغم من مراجعتها من قبل احد منشآت المراجعة الكبيرة مما يحد من ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات الاختيارية ولكن قد تؤدي للجوء تلك الشركات الي ادارة ارباح حقيقية.

٥- بالنسبة للدولة يجب أن تشجع وتدعم سياسة " كذا أكبر وأكثر قوة " become bigger and stronger" التى تتبعها الحكومة الصينية بالنسبة لمنشآت المحاسبة والمراجعة من أجل تحسين والحفاظ على جودة القوائم المالية للشركات وتخصيص أفضل لموارد المستثمرين .

٦- بالنسبة للاكاديميين من المحاسبين، يجب عليهم اجراء مزيداً من البحوث والدراسات التي تربط منشآت المحاسبة والمراجعة بجودة التقارير المالية، ومدى وجود ارتباط بين حجم منشأة المحاسبة

والمراجعة والاسعار السوقية لاسهم الشركات وذلك لزيادة وعى الاطراف ذات الاهتمام بالوحدات الاقتصادية بالدور الأساسي للمنشآت المحاسبية والمراجعة في زيادة جودة التقارير المالية.

٣/١٠ مجالات البحث المقترحة

من أهم المجالات البحثية المقترحة مستقبلا ما يلي:

- دراسة واختبار العلاقة بين تخصص منشأة المحاسبة والمراجعة في الصناعة وجودة التقارير المالية.
- دراسة واختبار العلاقة بين طول مدة ارتباط منشأة المحاسبة والمراجعة مع العميل وجودة التقارير المالية للعميل.
- دراسة واختبار تأثير تركيز الملكية بالنسبة للشركات وجودة التقارير المالية لتلك الشركات.
- دراسة واختبار العلاقة بين نوع نشاط الشركة وجودة تقاريرها المالية.
- دراسة واختبار العلاقة بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة التقارير المالية للبنوك وشركات التأمين.
- تأثير ادارة الارباح الحقيقية علي جودة التقارير المالية والاسعار السوقية لأسهم الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- منيكا، إدوارد، وكورزيجا زوريان. ٢٠٠٦. الإحصاء في الإدارة مع التطبيق على الحاسب الآلي، تعريب سرور على إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Abbott, L. j., S. Parker, and G.F. Peters 2004. Audit Committee Characteristics and Restatements. **Auditing: A Journal of practice and Theory** 23(1), 69-87.
- Abdelghany, K. 2005. Measuring the quality of earnings. **Managerial Auditing Journal** 20(9): 1001- 1015.

- Albrechth, D. and F. Richardson. 1990. Income Smoothing by economy Sector. **Journal of Business Finance and Accounting** 17(5):713 -730.
- Aldhizer, G. R., J.R. Miller and J. E. Moraglio. 1995. Common attributes of quality audits. **Journal of Accountancy** 179: 61-68.
- Al-Mousawi, R.J. and A.Al-Thuneibat.2011. The Effect of Audit Quality on the Earnings Management Activities. **Dirasat, Administrative Sciences** 38(2): 614 - 628
- Alsaeed, K. (2006). The Association between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: the case of Saudi Arabia. **Managerial Auditing Journal** 21(5) 476- 496.
- Altamuro, J. and A., Beatty. 2006. Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality? **Working paper available online at: www.ssrn.com.**
- Alves, S.2014. The Effect of Board Independence on the Earnings Quality: Evidence from portuguese Listed Companies. **Australasian Accounting, Business and Finance Journal** 8(3): 23-44.
- Andrew, A and L., Zimmerman. 1994. Efficient and Opportunistic Choices of Accounting Procedures: Corporate Control Contests. **The Accounting Review** 69(4): 539 - 566.
- Ball, R. and J. Foster. 1982. Corporate financial reporting: A methodological review of empirical research. **Journal of Accounting Research** 20: 161 - 234.
- Ballesta, J. and E. Meca. 2007. Ownership Structure, discretionary accruals and the informativeness of earnings. **Journal compilation Blackwell publication**, 15(4):677-691.
- Balsam, S., G.V. Krishnan and J. S. yang. 2003. Auditor industry specialization and earnings quality. **Auditing: A Journal of practice and theory** 22(2): 71 - 97.
- Barth, M., W. Landsman and M. Lang.2008. International accounting Standards and accounting quality. **Journal of Accounting Research** 46(3): 467- 498.
- Barton, J. and P. Simko. 2002. The balance sheet as an earnings management Constraint. **The Accounting Review** 77(1): 1-27.

- Bauwhede, V., M., Willikens and A., Garemynck. 2003. Audit firm size, public Ownership and Firm`s Discretionary Accruals Management. **The International Journal of Accounting** 38(1): 1-22.
- Beasley, M.S. 1996. "An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Directors` Composition and Financial Statement Fraud", **The Accounting Review**, 71(4), 443 - 465.
- Becker, C., M. Defond, J. Jiambalvo and K. Subramanyam. 1998. The effect of audit Quality on earnings management. **Contemporary Accounting Research** 15: 1-24.
- Bellovary, J., D., Giacomino and M. Akers. 2005. Earning quality: It`s Time to Measure and Report. **The CPA Journal** (November): 32-37.
- Biddle, G., and G. Hilary. 2006. Accounting Quality and Firm-Level Capital Investment. **The Accounting Review** 81, 963- 982.
- Cahan, F., D., Emmanuel and J., Sun. 2005. The effect of Earnings Quality and Country level Institutions on the Value relevance of earnings. **Review of Quantitative Finance Accounting** 33: 371 - 391.
- Cai, C., S. Zhao. and Y. Huang. 2005. Toward The effect of Audit Quality on Earnings management- Empirical Evidence from Manufacturing Enterprises Listed in Shangai Market. **Journal of Modern Accounting and Auditing** 1(2): 69 - 80.
- Caneghem, T.V. 2004. The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding-up Behavior, some U.K. Evidence. **European Accounting Review** 13(4): 771 - 786.
- Chan, C., N. Jegadeesh and J. Lakonishok. 2006. Earnings Quality and Stock Returns. **Journal of Business** 79(3): 1041 - 1082.
- Chen, K., L., Kun-Lin and J., Zhou. 2005. Audit Quality and earnings management for Taiwan IPO firms. **Managerial Auditing Journal** 20(1): 86 - 104.
- Chen, S., T. Shevlin and Y. H. Tong .2007. Does the Pricing of Financial Reporting Quality Change Around Dividend Changes?. **Journal of Accounting Research** 45(1):1-40.
- Chen, Y. and Y.S. Cheng. 2008. Strategic role of Size and Quality in performance Creation: Evidence from Taiwan`s Sole proprietorship audit firms. **Journal of Human Resources Management** 8(3): 73 - 93.

- Chi, W., L.L. Lisic and M. Pevzner. 2011. Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management?. **Accounting Horizons** 25(2): 316 - 335.
- Chih, L. and W. Audrey. 2013. Common Membership and Effective Corporate Governance: Evidence from Audit and Compensation Committees. **Corporate Governance: An International Review** 21(1): 79 - 92.
- Choi, J. H., C. Kim, J. Kim, and Y. Zang., 2010. Audit office size, audit quality, and audit pricing. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 29 (1), 73-97.
- Chung, R., M. Firth and J. Kim.2005. Earnings management, surplus free cash flow, and external monitoring. **Journal of Business Research** 58(6): 766 – 776..
- Chuntao, I., M. Song and S. M. Wong. 2008. Audit Firm Size and perception of Audit Quality: Evidences from a Competitive Audit Market in china. **International Journal of Auditing** 12(2): 111 - 127.
- Clarkson, P.M., D.A. Simunic. 1994. The association between audit quality, retained ownership, and firm-specific risk in US vs. Canadian IPO markets. **Journal of Accounting and Economics** 17(1-2): 207 - 228.
- Cohen, D., A. Dey and T. Lys. 2008. Real and Accrual-Based Earnings in the Pre- and Post- Sarbanes Oxley Periods. **The Accounting Review** 83(3): 757 - 787.
- Cohen, D. and P. Zarowin. 2010. Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings. **Journal of Accounting and Economics** 50(1):2-19.
- Colbert, L. 2002. Corporate Governance: Communication from internal and External Auditor. **Managerial Auditing Journal** 17(3): 130 - 137.
- Collins, C., I.M. Gordon and C. Smart.2004. Further evidence on the role of gender in financial performance. **Journal of Small Business Management** 42: 395 - 417.
- Copley, P. and M. Doucet. 1993. The impact of Competition on the Quality of governmental. Auditing: **A Journal of practice and theory** 12:88-98.
- Davidson, R. and D., Neu.1993. A. Note on The Association Between Audit firm Size and Audit Quality. **Contemporary Accounting Research** 9(2): 479-488.

- _____, j. Goodwin and p. Kent. 2005. Internal governance Structures and earnings management. **Accounting and Finance** 45(2): 241 - 267.
- DeAngelo, L.1981. Auditor Size and auditor Quality. **Journal of Accounting and Economics** 3 (3): 183 - 199.
- Dechow, p., R. Sloan, and A. Sweeney. 1995. Detecting Earnings Management. **The Accounting Review** 70:193-225.
- _____ and I., Dichev. 2002. The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. **The Accounting Review** 77 (September): 35- 59.
- _____, W. Ge, and K. Schrand. 2010. Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. **Journal of Accounting and Economics** 50: 344 - 401.
- Defond, M. and J. Jiambalvo. 1994. Debt Covenant Violation and Manipulation of Accruals. **Journal of Accounting and Economics** 17(2): 145 - 176.
- DeGeorge, F. ,J. Patel and R. Zeckhauser. 1999. Earnings Management to Exceed Thresholds. **The Journal of Business** 72(1): 1-33.
- Deis, D. and G. Giroux. 1992. Determinants of Audit Quality in the public Sector. **The Accounting Review** 67: 462-479.
- De-jun, W. 2009. What are affecting earning quality: A Summarization. **Journal of Modern Accounting and auditing** 5(5): 53 - 58.
- Desai, H., S., Krishnamurthy and Venkataraman. 2006. Do short Sellers target firm with poor quality: Evidence from earnings restatement. **Review of Accounting studies** 11: 71 - 90.
- Dye, R. 1998. Earnings management in an over lapping generations model. **Journal of Accounting Research** 26: 195 - 235.
- Ewert, R., and A. Wagenhofer. 2005. Economic effects of tightening accounting standards to restrict earnings management. **The Accounting Review** 80 (4): 1101–1125.
- Fama, E., M. Jensen.1983. Separation of Ownership and Control. **Journal of Law and Economics** 26, pp. 301 - 325.

- Firth, M., and A. Smith. 1992a. Selection of auditor firms by companies in the new issue market. **Applied Economics** 24(2): 247 - 255.
- Flint, D. 1988. Philosophy and principles of Auditing: an Introduction. **Macmillan Education Ltd.** p. 159.
- Francis, J. and J. Krishnan. 1999. Accounting accruals and Auditor Reporting Conservatism. **Contemporary Accounting Research** 16(1): 135 - 165.
- _____, L. Maydew and H. Sparks. 1999. The Role of Big 6 Auditors in the Credible Reporting of Accruals. **Auditing: A Journal of practice and theory** 18(2): 17-34.
- _____, R. LaFond, R. M. Olsson and K. schipper. 2004. Cost of Capital and Earnings Attribute. **The Accounting Review** 79(4): 969-1010.
- _____, K. Reichelt and D. Wang.2005. The pricing of national and City-specific reputation for industry expertise in the US audit market. **The Accounting Review** 80(1): 113 - 136.
- _____, R. LaFond, P. Olsson, and K. Schipper. 2005. The Market Pricing of Accruals Quality. **Journal of Accounting and Economics** 39 (2):295-327.
- Gallogos, F.2004. Safeguarding auditor objectivity: Corporate governance practice must not Compromise auditor independence. available at: <http://findarticles.com>.
- Gupta, M., M. pevzner, and C. Seethamraju. 2010. Implications of absorption costing for future firm performance and valuation. **Contemporary accounting Research** 27(3): 889 - 922.
- Hamdi, B. and A., Al-Dakheel. 2015. The Impact of Earnings Quality on the Cost of Equity: Evidence from privatized firm. **International Journal of Financial Research** 6(1): 68- 78.
- Haniffa, R., T., Cooke. 2002. Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations, **Abacus** (38) 3: 317 - 349.
- Haley, P. and K., Palepu. 1990. Effectiveness of accounting-based dividend Covenants. **Journal of Accounting and Economics** 12: 97- 123.
- Healy, P.M.1985. The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions. **Journal of Accounting and Economics**. 7(1-3): 85-107.

- Hogan, C. E.1997. Costs and Benefits of Audit Quality in the IPO Market: A Self-Selection Analysis. **The Accounting Review** 72(1): 67- 896.
- Hughes, J., J. Liu and J. Liu. 2009. on The relation between expected returns and implied Cost of Capital. **Review of Accounting Studies** 14(2): 246 - 259.
- Inaam, Z., H. Khmoussi and Z. Fatma. 2012. Audit Quality and Earnings Management in the Tunisian Context. **International Journal of Accounting and Financial Reporting** 2(2) ISSN :17-33.
- Ireland, J. C. and C.S. Lennox. 2002. The Large Audit Fee premium: A Case of Selectivity Bias?. **Journal of Accounting, Auditing and Finance** 17(1): 473-91.
- Jara, G., A. Ebrero and R. Zapata. 2011. Effect of international Financial Reporting Standards on Financial Information Quality. **Journal of Financial Reporting and Accounting** 9(2): 176 - 196.
- Jean, C. and Z. Haitao. 2012. The Impact of The Corporate Governance Code on earning Management- Evidence from Chinese Listed Companies. **European Financial Management** 1- 37.
- Jeong, S. and J. Rho. 2004. Big Six Auditors and Audit Quality: The Korean Evidence. **The International Journal of Accounting** 39: 175 - 196.
- Jenkins, D., G. Kane and U. Valury.2006. Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s. **Journal of Accounting and public policy** 25(1): 71 - 90.
- Jones, J.J. 1991. Earnings Management During Import Relief Investigations. **Journal of Accounting Research** 29(2): 193-228
- Junita, S., M. Islam and S. Ibrahim. 2011. Earning Quality in Public Listed Companies: A Study on Malaysia Exchange for securities Dealing and Automated Quotation. **International Journal of Economics and Finance** 3(2): 233 - 244.
- Khurana, K. and K. Raman.2004. Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big Four vs. Non-Big Four Audits: Evidence from Anglo-American Countries. **The Accounting Review** 79(2): 473- 495.
- Kim, B., L. L. Lisic, and M. pevzner. 2010. Debt covenant slacks and real earnings management. **Working paper,George Mason University**.

- Kaklar, H., S. Kangarlouei and M. Motavassel. 2012. Audit Quality and Financial Reporting Quality: Case of Tehran stock Exchange (TSE). **Innovative Journal of Business and Management** (1) 3:43 - 47.
- Klein, A. 2002b. Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earning Management. **Journal of Accounting and Economics** 33(3), 375-400.
- Knechel, R.W., V.Naiker, G. Pacheco. 2007. Does auditor industry specialization matter? Evidence from market reaction to auditor switches. **Auditing: A Journal of practice and Theory** 2(1): 19 - 45.
- Kothari, P., A. Lcone and C. Wasley. 2005. Performance-matched discretionary accruals. **Journal of Accounting and Economics** 39(1): 163 - 197.
- Krishnan, A. and C. Schauer. 2000. The Differentiation of Quality among Auditors: Evidence from the Not-for-profit Sector. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 19(2): 9 - 25.
- Krishnan, G.V. 2003b. Does big 6 auditor industry expertise Constrain earnings management? . **Accounting Horizons** 17 (Supplement):1 - 16
- Lai, L. and H. Tam. 2007.Independent Directors and the propensity to Smooth Earnings: A study of Corporate Governance in China. **The Business Review** 7(1): 328 - 335.
- Lam, S. and S. Chang.1994. Auditor Service Quality and Auditor Size: Evidence From Initial Public Offerings in Singapore. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation** 3(1): 103-114.
- Lee, C.W., C. W. Liu and T. C. Wang. 1999. The 150- hour rule. **Journal of Accounting and Economics** 27: 203 - 228.
- Lee, B. and B. Choi. 2002. Company Size, auditor type and earnings management. **Journal of forensic Accounting** 3: 27 - 50.
- _____, S. Cox and D. Roden. 2007. Have The Big Accounting Firms Lost Their Audit Quality Advantage? Evidence from The Returns- Earnings Relation. **Journal of Forensic Accounting** 8:271-286.
- Lennox, C. S., M. L. Defond. 2011. The Effect of Sox on small Auditor Exits and Audit Quality. **Journal of Accounting and Economics** 52: 21 - 40.
- Lipe, R. 1990. The relationship between Stock returns and accounting earnings alternative information. **The Accounting Review** 68 5(1): 49 - 71.

- Liu, F. and P. Xu. Risk-oriented audit, Legal risk, audit quality and the discussion of the big five in the behaviors in chinese audit market. **Accounting research**, 2:21 - 27.
- Lyimo, G. 2014. Assessing the Measures of Quality of Earnings: Evidence from India. **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research** 2(6): 17 - 28.
- Moizer, P. 1997. Auditor reputation: The international Empirical Evidence. **International Journal of Auditing** 1(1): 9 61 - 14.
- Moradi, M., M. Salehi and J. Shirdel.2011. An investigation of the relationship between audit firm size and earning management in quoted companies in Tehran stock exchange. **African Journal of Business Management** 5 (8): 3345-3353.
- Naslmosavi, S., S. Sofian and M. B. Saat. 2013. The Effect of Audit Firm Size on Independent Auditor`s Opinion: Conceptual Framework **Asian Social Science** 9(9): 243 - 248.
- Nichols, D.R. and D. B. Smith .1983. Auditor Credibility and Auditor Changes. **Journal of Accounting Research** 21(2): 534-544.
- Niemi, L. 2005. Audit effort and fees under concentrated client ownership: Evidence from four international audit firms. **The International Journal of Accounting** 40(4): 303 - 323.
- Palmrose, Z. 1986. Audit fees and auditor size: further evidence. **Journal of Accounting Research** 24(1): 97 - 110.
- Palmrose, Z. 1988. An analysis of Auditor litigation and audit service Quality. **The Accounting Review** 63(1): 55 - 73.
- Penman, S. and J. Zhang. 2002. Accounting Conservatism, the quality of earnings and stock returns. **The Accounting Review** 77(2): 237 - 264.
- Petroni, K.R.1992. Optimistic Reporting in The Property Casualty Insurance Industry. **Journal of Accounting and Economics**.15(14): 485-508.
- Rahman, R.A. and F. H. M.Ali. 2006. Board, audit Committee, Culture and earnings management: Malaysian evidence. **Managerial Auditing Journal** 21 (7), 783 - 804.
- Rangan, S. 1998. Earnings before seasoned equity offerings: Are they overstated?. **Journal of Financial Economics** 50: 101 - 122.

- Richardson, A., R., Sloan, M., Soliman and I., Tuna.2001. Information in accruals about the quality of earnings. **available online at: www.ssrn.com.**
- Richardson, S. 2003. Earnings Quality and short sellers. **Accounting Horizons** (Supplement): 49 - 61.
- Roychowdhury, S. 2006. Earnings management through real activities manipulation. **Journal of Accounting and Economics** 42(3): 335 - 370.
- Rusmin, R. 2010. Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence. **Managerial Auditing Journal** 25(7): 618 - 638.
- Schipper, K. and L. Vincent. 2003. Earning Quality. **Accounting Horizons** (Supplement): 97 - 110.
- Shen, A. and C., Lin. 2007. Earnings Management and Corporate Governance in Asia`s Emerging Markets. **Corporate Governance: An International Review** 15(5): 999 - 1021.
- Slaheddine, T.2015. Relationship between Earnings Quality and External Audit Quality. **Arabian Journal of Business and Management Review** 5(2) **available online at: www.dx.doi.org.**
- Song, J. and B., Windram. 2004. Benchmarking Audit Committee Effectiveness in Financial Reporting. **International Journal of Auditing** 8(3): 195 - 205.
- Sweeney, A. 1994. Debt-Covenant, Violations and managers` accounting responses. **Journal of Accounting and Economics** 17(3): 281 - 308.
- Thanatawee, y.2013. Ownership Structure and dividend policy: Evidence from Thailand. **International Journal of Economics and Finance** 5 (1):121 – 132.
- Titman, S. and B. Trueman. 1986. Information Quality and the Valuation of New Issues. **Journal of Accounting and Economics** 8(2): 159 - 172.
- Toeh, S. and T. Wong. 1993. perceived Auditor Quality and earnings Response Coefficient. **The Accounting Review** 68(2): 346 - 367.
- Trueman, B. and S. Titman. 1988. An Explanation for accounting income smoothing. **Journal of Accounting Research** 26: 127 - 132.

- Tucker, J. and P., Zarowin. 2006. Does income Smoothing improves earnings informative? **The Accounting Review** 81(1): 251 - 270.
- Verdi, R. 2006. Financial reporting Quality and investment efficiency. **Working paper** available online at: www.google.com.
- Vincent, L. 2004. The Assessment and Implication of Earnings Quality: An Investor Perspective. **working paper available online at: www. http://www.q-group.org/wp-content/uploads/2014/01/Vincent.pdf**
- Wang, d. 2006. Founding Family Ownership and Earnings Quality. **Journal of Accounting Research** 44(3): 619 - 656.
- Waroonkun, S. and P. Ussahawanitchakit. 2011. Accounting Quality, Accounting Performance and Firm survival: An Empirical Investigation of Thai-List firms. **international Journal of Economics and Finance** 3(5): 49 - 54.
- Yang, J., J. Krishnan. 2005. Audit Committees and Quarterly Earnings Management. **International Journal of Auditing** 9: 201 - 209.
- Yasar,A.2013. Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market. **International Journal of Business and Social Science** 4(17):153-163.
- Zhou, H. 2005. The international Status of the "Top Ten" and the Chinese audit market structure optimization. **Accounting Research** 3: 70 - 75.
- Zhou, J. and R. Elder. 2001. Audit firm size, industry Specialization and earnings management by initial public offering firms **available online at: www.researchgate.net**.
- _____ . 2003. Audit firm Size, industry specialization and earnings management by initial public offering firms. working paper. **syracuse University, Syracuse, NY and SUNY- Binghamton, Binghamton, NY.**
- Zuo, L. and X. Guan. 2014. The Association of Audit Firm Size and Industry Specialization on Earnings Management: Evidence in China. **The Macrothema Review** 3(7) :1-21.

ملحق رقم (١)
بيان بأسماء الشركات الممثلة لعينة الدراسة

- ١- شركة شمال الصعيد للتنمية والانتاج الزراعي
- ٢- الشركة المصرية للأغذية (بسكو مصر)
- ٣- شركة الاسماعيلية مصر للدواجن
- ٤- شركة زهراء المعادي
- ٥- شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية
- ٦- راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات
- ٧- شركة النصر لصناعة المحولات
- ٨- شركة الاهرام للطباعة والتغليف
- ٩- حديد عز
- ١٠- الشركة الشرقية الوطنية للأمن الغذائي
- ١١- كفر الزيات للمبيدات والكيماويات
- ١٢- شركة السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار
- ١٣- المصرية الدولية للصناعات الدوائية
- ١٤- ليسيكو - مصر
- ١٥- الغربية الاسلامية للتنمية العمرانية
- ١٦- اسيوط الاسلامية الوطنية للتجارة والتنمية
- ١٧- شركة القاهرة للدواجن
- ١٨- الشركة الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي

- ١٩- بالم هيلز للتعيمير
 ٢٠- الاهلي للتمية والاستثمار
 ٢١- الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
 ٢٢- الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
 ٢٣- السويس للأكياس
 ٢٤- دلتا للإنشاء والتعمير

ملحق رقم (٢)

نتائج التحليل الاحصائي الخاص بنموذج الدراسة

الاحصاءات الوصفية:

Descriptive Statistics: abs DA, audit firm s, asset log, leverage, liquidity, profitabilit

Variable	N	N*	Mean	SE Mean	StDev	Minimum	Q1	Median
abs DA	120	0	0.04368	0.00480	0.05257	0.00012	0.01079	0.02860
audit firm size	120	0	0.5833	0.0452	0.4951	0.0000	0.0000	1.0000
asset log	120	0	19.880	0.179	1.960	16.389	18.132	19.791
leverage	120	0	4.875	0.808	8.856	0.592	1.604	2.106
liquidity	120	0	0.0630	0.0109	0.1189	-0.3455	0.0038	0.0430
profitability	120	0	0.0629	0.0107	0.1167	-0.7653	0.0139	0.0447

Variable	Maximum
abs DA	0.34838
audit firm size	1.0000
asset log	24.736
leverage	63.392
liquidity	0.4347
profitability	0.4064

نتائج الاختبار الاحصائي لنموذج الانحدار

Regression Analysis: abs DA versus audit firm s, asset log, leverage, liquidity, profitabilit

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	5	0.074283	0.014857	6.65	0.000
audit firm size	1	0.033745	0.033745	15.11	0.000
asset log	1	0.001038	0.001038	0.46	0.497
leverage	1	0.000081	0.000081	0.04	0.849
liquidity	1	0.017303	0.017303	7.75	0.006
profitability	1	0.002764	0.002764	1.24	0.268
Error	114	0.254566	0.002233		
Total	119	0.328849			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.0472550	22.59%	19.19%	12.90%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.1053	0.0490	2.15	0.034	
audit firm size	-0.0392	0.0101	-3.89	0.000	1.33
asset log	-0.00170	0.00250	-0.68	0.497	1.28
leverage	0.000103	0.000539	-0.19	0.849	1.22
liquidity	-0.1165	0.0419	-2.78	0.006	1.32
profitability	-0.0469	0.0421	1.11	0.268	1.29

Regression Equation

abs DA = 0.1053 - 0.0392 audit firm size - 0.00170 asset log + 0.000103 leverage - 0.1165 liquidity - 0.0469 profitability

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	abs DA	Fit	Resid	Std Resid	
3	0.0558	0.0452	0.0106	0.32	X
22	0.3484	0.0695	0.2789	6.00	R
25	0.2196	0.1113	0.1083	2.46	R
48	0.0264	0.0616	-0.0352	-0.97	X
49	0.0145	0.0660	-0.0515	-1.18	X
50	0.0504	0.0647	-0.0143	-0.34	X
51	0.1485	0.0047	0.1438	3.12	R
71	0.2078	0.1115	0.0963	2.17	R
108	0.2361	0.0837	0.1524	3.34	R

R Large residual
X Unusual X

Correlation: abs DA, audit firm size

Pearson correlation of abs DA and audit firm size = -0.413
P-Value = 0.000

Correlation: abs DA, asset log

Pearson correlation of abs DA and asset log = -0.217
P-Value = 0.017

Correlation: abs DA, leverage

Pearson correlation of abs DA and leverage = 0.173
P-Value = 0.059

Correlation: abs DA, liquidity

Pearson correlation of abs DA and liquidity = -0.254
P-Value = 0.005

Correlation: abs DA, profitability

Pearson correlation of abs DA and profitability = -0.041
P-Value = 0.655